الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2014

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2014

الموضـــــوع

القروض المصغرة ودورها في تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر

– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالبة:

- تغليسية رانيا

إشراف الأستاذة:

- السبتي وسيلة

السنة الجامعية: 2013-2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2014

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2014

الموضـــــوع

القروض المصغرة ودورها في تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر

– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إعداد الطالبة:

- تغليسية رانيا

إشراف الأستاذة:

- السبتي وسيلة

السنة الجامعية: 2013-2014

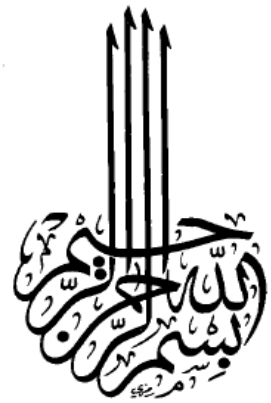

فلله الحمد رب السماوات ورب الأرض رب

العالمين وله الكبرياء في السماوات والأرض

وهو العزيز الحكيم

(سورة الجاثية الآية: 36-37)

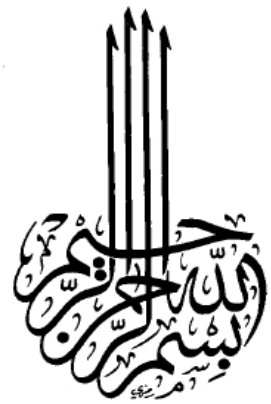

إهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع.

أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضلهما، إلى والدي العزيزين حفظهما الله.

إلى صاحبتي القلب الكبير جدتاي أطال الله في عمرهما، إلى نصف كياني ووجودي أخي بدر الدين وأخواتي، نهاد، أريج وبراءة، رعاهم الله.

إلى العائلة التي أتشرف بها، من أعمامي وأخوالي، عماتي وخالتي، أبنائهم وبناتهم، أدام الله شملهم.

إلى كل من سقط عن قلمي سهوا.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علما، وأصطفى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم نبيا لرسالته، نحمدك اللهم على إتمام هذا العمل المتواضع.

يشرفني الثناء على أستاذتي المشرفة " **السبتي وسيلة** " التي منحتني النصح والتوجيه في سبيل إتمام هذه المذكرة وكانت لي بمثابة الأخت الكبرى قبل أن تكون المشرفة، كما يسرني التقدم بالشكر والعرفان لكل أستاذ حظيت بالتمدرس على يديه طيلة مشواري الجامعي.

أتقدم بالإمتنان لأفضل نعم الله " الوالدين الكريمين "، فلولا الله وفضلهما لما وصلت إلى هذه اللحظة.

ملخص الدراسة:

الهدف الأساسي المشترك بين القرض المصغر والتنمية الاقتصادية يتمثل في معالجة مشكلة البطالة في الإقتصاد الوطني، وذلك عن طريق دعم وتحفيز تمويل المشاريع المصغرة التي تساهم في توليد وترقية تشغيل الشباب، ومن الوكالات الوطنية المتخصصة في منح القروض المصغرة نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال ضخ رؤوس الأموال بدون فوائد لتمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة، مما يؤدي إلى إستحداث مناصب شغل وتحسين مستوى المعيشة لدى المستفيدين من القرض المصغر.

الكلمات المفتاحية: القرض المصغر، المؤسسة المصغرة، التنمية الإقتصادية.

Résumé :

L’objectif principal commun entre le Micro-crédit et le développement économique est celui de résoudre le problème du chômage dans l'économie nationale, par le soutien et le stimulus du financement de Micro- projets qui participent à la création et la promotion de l'emploi des jeunes. Aussi, les agences nationales spécialisées dans l'octroi de Micro-crédit, ou se trouve l'Agence nationale pour la Gestion du Micro-crédit (ANGEM) contribuent dans le financement du développement économique, et ce par des injections de capitaux sans intérêt pour financer les Micro- projets et les Micro- entreprises, menant à la création d'emplois et à améliorer le niveau de vie des bénéficiaires du Micro-crédit.

Les mots clés : le Micro-crédit, la Micro- entreprises, le développement économique.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
أية قرآنية	
إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة الملاحق	
قائمة الإختصارات	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: أساسيات حول التنمية الاقتصادية	36-2
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية	10-3
المطلب الأول: مشكلة التخلف الاقتصادي	5-3
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	8-6
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي	10-9
المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية ومنظماتها	22-11
المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية	14-11
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	20-15
المطلب الثالث: منظمات التنمية الاقتصادية	22-21
المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية، أبعادها وأهدافها	35-23
المطلب الأول: تمويل التنمية الاقتصادية	27-23
المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية	30-28
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية ومعوقاتها	35-31

خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: القرض المصغر والمؤسسة المصغرة	60-38
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية القرض المصغر	44-39
المطلب الأول: مفهوم القرض المصغر	41-39
المطلب الثاني: أهداف برامج القرض المصغر	42
المطلب الثالث: معايير نجاح القرض المصغر	44-43
المبحث الثاني: ماهية المؤسسة المصغرة	51-45
المطلب الأول: معايير تصنيف المؤسسة المصغرة	46-45
المطلب الثاني: تعريف المؤسسة المصغرة	49-47
المطلب الثالث: خصائص المؤسسة المصغرة	51-50
المبحث الثالث: واقع وأهمية القرض المصغر والمؤسسة المصغرة	59-52
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للقرض المصغر والمؤسسة المصغرة	53-52
المطلب الثاني: الوضع الحالي للقرض المصغر	56-54
المطلب الثالث: الصعوبات التي تعترض المؤسسة المصغرة	59-57
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	92-62
تمهيد	62
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	70-63
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	65-63
المطلب الثاني: الإطار العام لجهاز القرض المصغر	68-66
المطلب الثالث: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	70-69
المبحث الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	81-71
المطلب الأول: الصيغ التمويلية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	73-71
المطلب الثاني: تمويل القرض المصغر للأنشطة الاقتصادية	77-74
المطلب الثالث: حصيلة القروض المصغرة الممنوحة في إطار الوكالة	81-78
المبحث الثالث: علاقة القرض المصغر بالتنمية الاقتصادية	91-82
المطلب الأول: إستراتيجية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر	85-82

المطلب الثاني: دور التنمية الاقتصادية في مكافحة البطالة	89-86
المطلب الثالث: تحديات الدور التنموي للقرض المصغر في الجزائر	91-90
خلاصة الفصل	92
خاتمة	96-94
قائمة المصادر والمراجع	106-98
الملاحق	113-108

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	مقارنة بين مفهومي، التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.	7
(02)	ملخص نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.	13
(03)	تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.	49
(04)	توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الأنشطة الاقتصادية.	76
(05)	توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس.	78
(06)	القروض الممنوحة بدون فوائد منذ إنشاء الوكالة حتى سنة 2013.	79
(07)	القروض البنكية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر.	80
(08)	دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب الشغل.	84

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	مخطط التدرج التنموي.	**10**
(02)	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.	**24**
(03)	أبعاد التنمية الاقتصادية	**28**
(04)	القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ نشأة الوكالة حتى سنة 2013.	**76**
(05)	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ نشأة الوكالة حتى سنة 2013.	**78**
(06)	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ نشأة الوكالة حتى سنة 2013.	**79**
(07)	تطور القروض البنكية الممنوحة منذ نشأة الوكالة حتى سنة 2010.	**81**
(08)	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الوكالة حتى سنة 2013.	**84**

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**108**
(02)	قرض بدون فوائد بقيمة 100.000 دج	**111**
(03)	قرض بدون فوائد بقيمة 1.000.000 دج	**112**
(04)	الشروط الإدارية الواجب توفرها في طالب القرض بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**113**

قائمة الإختصارات

الإختصارات	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
AGFUND	برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	Arab Gulf Programme for Development
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale pour la Gestion du Micro-crédit
BM	البنك الدولي	Banque Mondiale
BIT	المكتب الدولي للعمل	Bureau International du Travail
FIDA	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	Fonds International de Développement d'Agriculture
FMI	صندوق النقد الدولي	Fonds Monétaire International
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية	Organisation for Economic Co-operation and Development
ONUDI	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	L'Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel
PNUD	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	Le Programme des Nations Unies pour le Développement
REM	الشبكة الأوربية للتمويل المصغر	Réseau Européen de la Microfinance
SBA	هيئة المشروعات الصغيرة	Small Business Administration
UE	الإتحاد الأوروبي	The European Union
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development

مقدمة

تسعى الدول النامية جاهدة إلى تنمية وتطوير مجتمعاتها إقتصاديا وإجتماعيا وفكريا، الأمر الذي جعل من قضية التنمية الاقتصادية أحد الرهانات الكبرى لهذه الدول الهادفة إلى التحرر من التخلف الاقتصادي ومواكبة التقدم الاقتصادي السائد في الدول المتقدمة، وبذلك غدت التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى، حيث تعمل هذه الدول على تجنيد وتوفير كل الطاقات البشرية والموارد المادية المختلفة المصادر لتحقيق الهدف التنموي.

إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب إتخاذ إجراءات وتغييرات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة، مع الالتزام بقواعد وقوانين محددة وفقا لدراسات إقتصادية عميقة من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الموارد المادية من مختلف المصادر المتاحة بغية إستغلالها بطريقة عقلانية رشيدة تخدم التنمية الشاملة؛ الأمر الذي يستوجب إنتهاج سياسة إقتصادية رشيدة تعمل على توظيف جميع سياساتها النقدية والمالية والتجارية لتحقيق ذلك.

كما نجد أن ظاهرة البطالة تعد من أبرز الفجوات التي تعمل التنمية الاقتصادية على محاربتها والتقليل منها، وذلك من خلال البرامج والخطط التنموية التي تسطرها كل دولة، حيث تعتبر القروض المصغرة أحد الآليات والاستراتيجيات التي تحاول الدول من خلالها رفع وتحسين مستويات المعيشة والحد من البطالة؛ هذا وقد تباينت الدول النامية في سياساتها المتبعة، حيث أنها مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة.

الإشكالية:

بناءا على ما تقدم، تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

" **كيف تعمل القروض المصغرة على تمويل التنمية الاقتصادية؟** "

بغية التحكم في جوانب موضوع الدراسة، قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى مجموعة **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؛ وما هو الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي؟
2. إلى ماذا تهدف التنمية الاقتصادية، وكيف يتم تمويلها؟
3. ما هو القرض المصغر، ولأي فئة يوجه؟
4. فيما تتمثل العلاقة بين القرض المصغر والتنمية الاقتصادية؟
5. كيف تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

الفرضيات:

بعد صياغة إشكالية الموضوع وطرح الأسئلة الفرعية، يمكن طرح الفرضيات التالية لمناقشتها وإختبار مدى صحتها:

1. التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي مترادفان لهما نفس المعنى، حيث يهتم كل منهما بدراسة كيفية خروج مجموعة الدول المتخلفة من دائرة التخلف واللحاق بمجموعة الدول المتقدمة؛
2. تهدف التنمية الاقتصادية إلى تنمية القطاع الاقتصادي بمختلف جوانبه الصناعية والزراعية والتجارية، ويتم تمويلها من خلال الإيرادات العامة للدولة؛
3. القرض المصغر آلية تمويل توجه إلى خدمة جميع فئات المجتمع بهدف تحسين مستواها المعيشي؛
4. للقرض المصغر والتنمية الاقتصادية هدف مشترك يتمثل في تطوير الاقتصاد الوطني؛

5. تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم التنمية الاقتصادية من خلال منح خدمات تمويلية للمؤسسات المهددة بخطر الإفلاس.

مبررات إختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- ✓ تعد التنمية الاقتصادية من المواضيع الجديرة بالإهتمام والدراسة، بالنظر للمكانة التي تحتلها لدى جميع دول العالم النامية والمتقدمة، بما فيها الجزائر؛
- ✓ إنتهاج الجزائر سياسة تنموية ترمي إلى الحد من الفقر ومعالجة مشكلة البطالة؛ على إعتبار أن منح القروض المصغرة أحد الحلول المساعدة على تحقيق ذلك؛
- ✓ الإقبال المكثف في السنوات الأخيرة على طلب الخدمات التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من طرف الشباب البطال الراغبين في تحقيق مشاريعهم الاستثمارية؛

أهداف الدراسة وأهميتها:

من خلال هذه الدراسة هدفنا إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ التعرف على أهداف التنمية الاقتصادية وتمويلها بالكيفية التي تحقق نمو الاقتصاد الوطني؛
- ✓ إدراك الدور الهام الذي تلعبه القروض المصغرة في إستحداث مناصب شغل تمس العديد من الأنشطة الاقتصادية؛
- ✓ التعرف على الخدمات التمويلية والأنشطة المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتقييم مساهمتها في الاقتصاد الجزائري.

أما بالنسبة **للأهمية**، فيعتبر موضوع الدراسة من أهم وأبرز القضايا الاقتصادية التي يتم تناولها من طرف الباحثين الاقتصاديين، خصوصا في الدول النامية الساعية إلى التخفيف من ظاهرة الفقر من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي بتوظيف رؤوس الأموال وتوجيه جزء منها إلى الطبقات الفقيرة من المجتمع في شكل قروض مصغرة.

حدود الدراسة:

بالنسبة **للحدود المكانية** تمثلت في دراسة متغيري التنمية الاقتصادية والقرض المصغر على المستوى الوطني، وذلك من خلال إجراء دراسة حالة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية بسكرة.

أما **الحدود الزمنية**، فقد إنحصرت في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية 2013 بغية تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بالنظر إلى إختلاف طبيعة المعطيات والبيانات المتحصل عليها إرتأينا إنتهاج ما يلي:

- ✓ **المنهج التاريخي:**

يبرز من خلال دراسة التسلسل التاريخي لنظريات التنمية الاقتصادية ومنظماتها، وكذا ظهور فكرة القرض المصغر.

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:**

يبرز من خلال جمع وتحليل البيانات، ومحاولة إستخلاص المعلومات والنتائج المراد الوصول إليها، وذلك بعد القيام بدراسة حالة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية بسكرة.

أما عن **الأدوات المستخدمة** في الدراسة، فتمثلت في مجوعة من المنشورات والوثائق الإدارية والبيانات الإحصائية المتحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

صعوبات الدراسة:

خلال هذه الدراسة لم نواجه أية صعوبات، سوى صعوبة الحصول على إحصائيات نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المتعلقة بولاية بسكرة.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات العلمية التي ناقشت موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر، وكذلك المتعلقة بموضوع القرض المصغر، لكننا لم نتحصل على دراسة سابقة ناقشت العلاقة الرابطة بين هذين المتغيرين ومحاولة التوفيق بينهما، مثلما ما جاء في عنوان دراستنا، وتتمثل مجموعة الدراسات السابقة المعتمد عليها فيما يلي:

الدراسة الأولى: " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة (دراسة حالة الجزائر)**، " (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2006) لمؤلفها **بلحمدي سيد علي.**

هدفت إلى إبراز المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج صناعي يكمل الصناعات العمومية الثقيلة في الاقتصاد الجزائري، وكيفية دعمها للتنمية الاقتصادية؛ وتمثلت أهم نتائجها فيما يلي:

- ✓ إثبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاعتها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة؛
- ✓ يجب تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية في ظل العولمة وتزويدها بأحدث التغيرات التكنولوجية المتعلقة بالإنتاجية ونظم المعلومات؛
- ✓ لا تزال الجزائر بعيدة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، بسبب إعتمادها الشبه كلي على موارد قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى.

الدراسة الثانية: " عمالة المرأة في إطار الاستفادة من القرض المصغر وأثرها على مكانتها داخل الأسرة (دراسة ميدانية عن عمالة المرأة في البيت نموذجا بمدينة الجلفة)، " (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، تخصص التنظيم والديناميكا الاجتماعية والمجتمع، جامعة غرداية، 2013) لمؤلفتها **دليوح زينب.**

هدفت إلى إبراز الدور الذي تلعبه القروض المصغرة في تمويل المرأة الماكثة في البيت، ومدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ذلك من خلال الأنشطة التي تستفاد منها؛ وتمثلت أهم نتائجها فيما يلي:

- ✓ تمثل المرأة نصف المجتمع وتساهم في تكوينه وبنائه، حيث أثبتت جدارتها في عدة مجالات لا يمكن تجاهلها، مما ساهم في ظهور سياسات تولي أهمية بالغة للمرأة وتساعدها على توظيف طاقاتها؛
- ✓ نجاح أي مشروع أو أي أفكار جديدة دخيلة على المجتمع هو أمر مرهون بمدى قبول ومسايرة ما يحمله من أسس وأهداف؛

- ✓ تعمل الحكومة الجزائرية على دمج المرأة وإعطائها حقوقها في المشاركة كعضو فعال في المجتمع، ولكنها تبقى في بعض المدن رهينة الخلفيات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون ذلك.

الدراسة الثالثة: " **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، " (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007) لمؤلفها **سعداوي موسى**.

هدفت إلى إبراز الطبيعة الاقتصادية للخوصصة في الجزائر، كما تطرقت لأهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية؛ وتمثلت أهم نتائجها فيما يلي:

- ✓ الدول النفطية هي أكثر دول العالم عجزا في ميزان المدفوعات ومديونيتها الخارجية مرتفعة، بسبب إهمالها للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ سياسة الخوصصة أصبحت اليوم أمر واقعيا يجب التعامل معه وفق المصلحة الاقتصادية الوطنية مع مراعاة البنية الاجتماعية للاقتصاد الجزائري.
- ✓ تعمل الخوصصة على تخفيض المديونية الخارجية وتمويل التنمية الاقتصادية.

الدراسة الرابعة: " **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة ولاية غرداية)**، " (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2010) لمؤلفها **زوزي محمد**.

هدفت إلى إبراز مدى مساهمة المؤسسات الصناعية الخاصة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر وتسليط الضوء على تحيز السياسات الحكومية نحو المؤسسات العمومية على حساب المؤسسات الخاصة؛ وتمثلت أهم نتائجها فيما يلي:

- ✓ القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال بعيدا عن الدور المنوط له في عملية التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تركز إستثمارات القطاع الصناعي الخاص بنسبة كبيرة على الصناعات الغذائية، مما لا يساعد على تحقيق إستراتيجية التنمية الوطنية.
- ✓ أثبتت المؤسسات الصناعية الخاصة بولاية غرداية قدرتها على التوفيق بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين أساسيين كالأتي:

أ. الجانب النظري:

- ✓ الفصل الأول بعنوان: أساسيات حول التنمية الاقتصادية.
- ✓ الفصل الثاني بعنوان: القرض المصغر والمؤسسة المصغرة.

ب. الجانب التطبيقي:

- ✓ الفصل الثالث بعنوان: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفصل الأول: أساسيات حول التنمية الإقتصادية

تمهيد:

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة وكثيرة الاستعمال من قبل الأفراد أو الهيئات الحكومية وغير الحكومية، حيث إستمدت التنمية إنتشارها بصفتها وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بها، ومواكبة المجتمعات المتقدمة إقتصاديا.

تعتبر التنمية عملية تسعى إلى إحداث الهدف التنموي بطريقة سريعة ضمن خطط وإستراتيجيات مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، كما تخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية من حيث الموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمعات المعنية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق لأهم الجوانب النظرية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وذلك وفقا للتقسيم التالي:

- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية؛**
- ✓ **المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية ومنظماتها؛**
- ✓ **المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية، أبعادها وأهدافها.**

المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية.

نحيا اليوم عالما غدت فيه التنمية والنمو محور كل جهد وغاية كل إستراتيجية قومية، حيث زاد الاهتمام بمعرفة مواضيعهما، وتبيان مقاصد وأهداف كل منهما، بهدف بناء وتطوير المجتمعات البشرية. وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لتسلسل المفاهيم الأساسية حول مصطلح التنمية وفقا للمطالب الموالية:

المطلب الأول: مشكلة التخلف الاقتصادي.

تعتبر الدولة متخلفة إقتصاديا إذا لم تهيئ لسكانها القدر الكافي من الاحتياجات الضرورية ووسائل الرفاهية مقارنة بما تقدمه الدول المتقدمة لسكانها، فالدول المتخلفة هي تلك الدول التي ينخفض فيها مستوى المعيشة إنخفاضا ملحوظا ويقل فيها متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية بالقياس إلى مواردها المادية والبشرية المتاحة. كانت دراسة التنمية الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية تحظى بإهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد، ولا يرجع الاهتمام العالمي بالتنمية بعد الحرب العلمية الثانية إلى اكتشاف مفاجئ لمدى إنتشار التخلف الاقتصادي في العالم، بل يرجع أساسا إلى تغيير في المواقف إتجاه وجوده[1].

الحقائق عن التخلف كانت متاحة دائما لأولئك المهتمين بالبحث عنها، غير أن الصعوبة تمثلت في عبئ الحكومات والأفراد، على إعتبار أن التخلف وضع يتطلب مجهودات جذرية فورية لتخفيف أعبائه وحل بعض المشاكل الناجمة عنه؛ ولم يقبل هذا الرأي بصفة عامة إلا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية[2].

---

(1): حسين درويش العشري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979؛ ص 18.

(2): محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الثانية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1977؛ ص 9.

وذلك للأسباب التالية[1]:

1. تزايد عدد الدول النامية المستقلة بمعدل متزايد:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حصلت غالبية الدول النامية على إستقلالها السياسي من الحكم الأجنبي، حيث هدفت هذه الدول الناشئة إلى تحقيق مستويات معيشة أفضل لمواطنيها وقامت بتحضير وتنفيذ العديد من الإصلاحات الداخلية لدعم عمليات الإنماء فيها، ولقد تزايد هذا الاتجاه بتزايد إدراك الشعوب في هذه الدول بسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها.

2. تناقص كفاية سياسة الحرية الاقتصادية:

إن تناقص كفاية سياسة الحرية الاقتصادية برز كحل للمشكلة الاقتصادية بصفة عامة، وقلة فعاليتها في مجال تحقيق النمو الاقتصادي مع مرور الزمن في الدول المتخلفة بصفة خاصة؛ من هنا بدأت الحكومات تتدخل في إدارة الاقتصاد القومي وتوجيهه، حيث تأكد هذا الاتجاه نتيجة للإنماء السريع الذي اخذ مكانه في الاقتصاديات الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي سابقا.

3. تغيير مواقف الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية:

كانت الدول المتقدمة تتجاهل مسألة الرفاهية الاقتصادية لغالبية السكان في الدول النامية فضلا عن استخدام الدول المتقدمة لقوتها الاقتصادية والسياسية في السابق للحصول على نصيب غير عادل من الدخول الناتجة عن القيام بالتعامل مع الدول النامية، وقد كان هذا سببا هاما وراء الأوضاع السيئة السائدة في الدول النامية ووراء صعوبة التخلص منها؛ إلا أن الدول المتقدمة غيرت موقفها هذا اتجاه إنماء الدول

---

[1]: محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003؛ ص ص15-19.

النامية وتجاوبت إلى حد ما مع أمال هذه الدول في صورة أرصدة استثمارية وموارد بشرية ومعرفة فنية، وتهدف الدول المتقدمة وراء ذلك إلى دعم صادراتها خصوصا من السلع الإنتاجية مما يدعم بدوره إنماء الدول المتقدمة ذاتها.

4. بروز دور هيئة الأمم المتحدة:

لقد أنشأت في أعقاب الحرب العامية الثانية ثم برز وتزايد دورها على الصعيدين السياسي والاقتصادي العالمي، ولقد حاولت هذه الهيئة جاهدة العمل على تنفيذ ما نص عليه ميثاقها من ضرورة رفع مستوى معيشة الشعوب وتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن تزايد ثقل دور الدول النامية في هذه الهيئة مع مرور الزمن.

5. التطورات السكانية في العالم:

بعد الحرب العالمية الثانية تزايد سكان العالم بمعدل متزايد لم يشهد له مثيل من قبل، مع مرور الزمن نجم عن ذلك نقص في الموارد الطبيعية وتفاقم مشكلة الانفجار السكاني، مما دفع إلى ضرورة الخروج منها وتحقيق عمليات إنماء سريع ومتجدد.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

عندما نميز مجموعة معينة من الدول عن غيرها، فإنه يجب توخي الدقة في المصطلحات التي تصف عملية التنمية بذاتها، إذ يستخدم مصطلحا النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بالتبادل للدلالة على نفس الشيء، في الوقت الذي توجد فيه إختلافات جوهرية بينهما.

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى إرتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد منه أي من الدخل القومي[1]؛ أما التنمية الاقتصادية، فتمثل مقدار التوسع في إمكانيات الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد لفترة زمنية معينة الذي يحدده معدل إرتفاع مستويات المعيشة في بلد معين[2]، إضافة إلى ذلك حدوث تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والديموغرافية وكذا في التشريعات والأنظمة.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة[3].

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، كما يوضحه الجدول التالي:

---

(1): مالكولم جيلز وآخرون، تعريب: طه عبد الله منصور وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995؛ ص 31.

(2): بشار محمود قبلان، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، 2009؛ ص56.

(3): مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007؛ ص 125.

الجدول رقم (01): مقارنة بين مفهومي، التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

المعيار	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
المفهوم اللغوي	تشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية معينة	يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة
البلدان المعنية	تشير إلى البلدان النامية.	يشير إلى البلدان المتقدمة.
التغير والاستقرار	هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة.	هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل.
نوع التغير	يغلب على التنمية التغير الكيفي	يغلب على النمو التغير الكمي
المتطلبات	تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.	تحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار تزامنا مع عدد السكان.
الشروط	الشمولية وزيادة مستوى الدخل القومي وتحسن توزيعه وانخفاض معدلات النمو السكاني	زيادة الدخل القومي والحفاظ على معدلات النمو السكاني
الهدف	التقليل من الفقر	القضاء على الفقر

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

1. طلعت السروجي، **التنمية الاجتماعية**، الناشر للنشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002؛ ص51.
2. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002؛ ص ص11-19.

حيث أن مفهوم التنمية الاقتصادية يقصد به[1]:

- ✓ تلك العملية التي تستهدف تحقيق تغير فوري وجذري شامل ومخطط في العلاقات الاقتصادية القائمة وفي القاعدة الاقتصادية وفي التركيب الطبقي للمجتمع؛
- ✓ عملية إقامة بناء اقتصادي وطني متوازن وديناميكي متطور بإستمرار؛
- ✓ عملية تعتمد على الإمكانيات والقدرات الفعلية والكامنة في الاقتصاد والمجتمع المعين، وتستفيد من العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى حد ممكن؛
- ✓ عملية تستند إلى دور الدولة القيادي وقطاعها الاقتصادي المهيمن على العملية الاقتصادية، وإلى المشاركة الديمقراطية للجماهير الواسعة في عملية التغيير المنشودة.

(1): حبيب كاظم، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، دار الفارابي، الجزائر، 1980؛ ص28.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي.

لم يعرف الفكر الإسلامي قديما كلمة التنمية، أي أنه لم يستخدم هذا المصطلح اللغوي، لكنه إحتوى من المصطلحات ما يماثلها أو يحتوي على مضمونها، ومن هذه المصطلحات نجد: التمكين؛ الإحياء؛ العمارة، ويعتبر مصطلح العمارة والتعمير أصدق المصطلحات تعبيراً عن التنمية إذ يحمل مضمون التنمية الاقتصادية وقد يزيد عنه فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة.

التنمية الاقتصادية بحسب رأي بعض الكتاب المعاصرين الذين تناولوها من منطلقات إسلامية يقصد بها: " عمارة البلاد، من خلال تحقيق التقدم الاقتصادي، وتوفير عدالة التوزيع. ويتمثل ذلك في الوصول بالمستويات الإنتاجية والتوزيعية إلى تحقيق في مستوى الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي دون إستثناء"؛ وباختصار شديد فإن هدف التنمية حسب هذه التعريفات إنما هو تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع[1].

كذلك هي: " تحقيق الإنسان درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون والتي سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمة الإنسان، وذلك لتحقيق تمام الكفاية، وهو ما يتناسب مع متوسط المعيشة السائد في المجتمع المسلم"[2].

أما عن مفهوم التنمية المستدامة فهو من المفاهيم الحديثة، كونه معلما بارزا في مسيرة تطوير الوعي الدولي للصلات القائمة بين السكان والتنمية والبيئة. ونجد له مجموعة من التعريفات نذكرها كما يلي: "هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الأجيال القادمة أي ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن، وأن يوضع في

---

(1): ختام عارف حسن عماوي، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2010؛ ص ص33، 34.

(2): محمد علي الأهدن فرهاد، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، مصر، 1994؛ ص65.

الحسبان عند إتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية"[1]؛ "هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي عملية تفاعل بين النظام الحيوي والاقتصادي والاجتماعي"[2]؛ "كذلك هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقصة"[3]؛ أما اقتصاديا وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني "إجراء خفض عميق ومتواصل في إستهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب"[4].

وبالتالي مما سبق طرحه في المطالب الثلاثة السابقة نلاحظ أن المفهوم التنموي يتطور من مرحلة إلى أخرى كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مخطط التدرج التنموي.

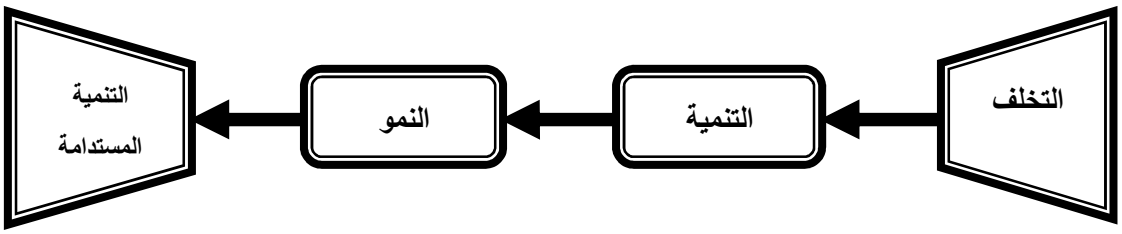

المصدر: من إعداد الطالبة.

---

(1): سحر قدور الرفاعي، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق عمل: المؤتمر العربي الخامس للإدارة والبيئة (تونس، سبتمبر2006)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007؛ ص 25.

(2): خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007؛ ص 20.

(3): عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010؛ ص 25.

(4): عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011؛ ص 167.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية ومنظماتها.

إنتهج المفكرين الاقتصاديين سياسات مختلفة تهدف للنهوض بعملية التنمية، من خلال تحديد المتغيرات وبناء العلاقات الأساسية في صورة نظريات ترتكز على التجارب التاريخية لمختلف الدول؛ وتقوم على النقد البناء لما يسبقها من نظريات بخصوص عملية التنمية؛ وفيما يلي من مطالب سيتم طرح لأهم هذه النظريات، وكذلك المنظمات الدولية الفاعلة في مجال التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من الاقتصاديين الذين اجتهدوا في اكتشاف العديد من المبادئ والنظريات المتعلقة بموضوع التنمية الاقتصادية، نذكر من أهمها ما يلي:

1. نظرية الدفعة القوية:

من رواد هذه النظرية الاقتصادي روزنشتين رودان، وتتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، ويفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية:

- ✓ عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة؛
- ✓ عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة؛
- ✓ عدم قابلية دالة الادخار للتجزئة.

ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظريات السابقة لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن[1].

2. نظرية النمو المتوازن:

ترتبط هذه النظرية أساسا بالاقتصادي راغنار نوركس، وترتكز هذه النظرية على أن تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد الوطني، لا يتم عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، وهذا ما يؤدي حتما إلى نمو جميع هذه القطاعات بشكل متوازن، لكن هذه الإستراتيجية تتطلب تدخل الدولة بجمع موارد ضخمة وتوزيعها على المستثمرين، وحسب رأي مؤيدي هذه النظرية أن الاستثمار في أكبر عدد ممكن من القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى توفير أكبر قدر ممكن من الضروريات الاقتصادية للمجتمع، وهذا ما يؤدي حتما إلى استقلالية الاقتصاد الوطني[2].

3. نظرية النمو غير المتوازن:

تقوم نظرية النمو غير المتوازن على حرية الاستثمارات الخاصة في القطاعات التي يراها المستثمرون تحقق الأهداف الخاصة، وبالتالي فإن زيادة اهتمام المستثمرين بمجموعة من القطاعات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى بروز الحاجة إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى، ومن هذا المنطلق يؤكد أصحاب هذه النظرية أن إنطلاق الاستثمار في مجموعة من المشاريع سيؤدي إلى نشأة مشاريع

---

(1): صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010؛ ص11.

(2): إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997؛ ص21.

أخرى، وهذا ما يقودنا إلى تحقيق التوازن، كما يروا أن أنسب طريقة للتنمية هي عندما يؤدي اختلال ما إلى حركة إنمائية في هذا الاتجاه[1].

وفيما يلي سنقوم بعرض مختصر لأغلب نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ومحور الاهتمام الأساسي الذي تنطلق منه كل نظرية؛ وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): ملخص نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

النظرية	محور إهتمام النظرية
نظرية أدم سميث	إهتمت بالتخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية، كما اهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.
نظرية جوزيف شومبيتر	إهتمت بدور المنظم والاختراعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.
نظرية مراحل النمو (روستو)	إهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع من التخلف إلى التنمية.
نظرية فائض العمل (ارثر لويس)	تركز على انتقال فائض العمالة الريفية إلى المدن، حتى يأخذ التحول الهيكلي وضعه بتوازن النشاط الاقتصادي وانتقاله من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة.
نظرية الدفعة القوية (روزنشتين)	ترى أن القضاء على التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة حتى تجتاز الدول مرحلة الانطلاق.
نظرية النمو المتوازن (نيركس)	أكدت على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل التخلف الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.
نظرية النمو غير المتوازن (هيرشمان)	تؤكد على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

[1]: سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة اعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006؛ ص38.

نظرية النمو النيوكلاسيكي (سولو)	إعتبرت هذه النظرية أن التكنولوجيا متغير خارجي لأنها ترى أن إيرادات رأس المال هي عائد متناقص مما يعني أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل في التكنولوجيا.
نظرية النمو الداخلي (بول رومر)	إهتمت هذه النظرية بالمعرفة المتولدة من رأس المال المادي والتي تؤدي إلى تحقيق وفورات ايجابية، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال، فهذه النظرية تفترض ثبات إيرادات رأس المال ومن ثم تعتبر التكنولوجيا متغيرا داخليا.
نظرية لوكاس (تراكم رأس المال البشري)	إعتبرت هذه النظرية أن رأس المال البشري عاملا من عوامل النمو، فراس المال البشري يعتبر المصدر الرئيسي لمخزن المعرفة، التي من الممكن ان تزداد عن طريق التعليم والتدريب، كما يؤكد لوكاس على أهمية دور الدولة من اجل تشجيع عملية التعليم والتدريب اللازمة لتنمية رأس المال البشري.

المصدر: منور أوسرير، **التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (الاستراتيجيات والأبعاد)**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، تنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 03، الجزائر، 2007؛ ص6.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

هناك عدة نظريات، نذكر من أهمها ما يلي:

1. المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي أولا على يد آدم سميث (1776)، ثم تبعه مالتس؛ دافيد ريكاردو؛ جون سيتوارت ميل؛ آلفريد مارشال في انجلترا، وجان باتيست ساي وشارل في فرنسا[1].

فيما يأتي عرض لنظريتي آدم سميث وجون سيتوارت ميل[2]:

أ. نظرية آدم سميث:

إهتم آدم سميث بالحرية الاقتصادية وعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وناد بمدى التخصص وتقسيم العمل ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي؛ يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه؛ ومن سماتها:

- ✓ **القانون الطبيعي:** إعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يحكم مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فإن كل فرد إذا

---

(1): عبد الباقي محمد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2010؛ ص17.

(2): نظريات التنمية الاقتصادية، متحصل عليه من الموقع: **www.mstdama.com** ؛ تاريخ الدخول إلى الموقع: 13 ديسمبر 2013 على الساعة الثامنة زوالا.

مـا تـرك حـرا سـيبحث عـن تعظـيم ثروتـه، وهكـذا كـان آدم سـميث ضـد تـدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة.

- ✓ **تقسـيم العمـل:** يعـد تقسـيم العمـل نقطـة البدايـة فـي نظريـة النمـو الاقتصـادي لـدى آدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.
- ✓ **تـراكم رأس المـال:** يعتبـر سـميث التـراكم الرأسـمالي شـرطا ضـروريا للتنميـة الاقتصـادية ويجـب أن يسـبق تقسـيم العمـل، فالمشـكلة هـي مقـدرة الأفـراد علـى الادخـار أكثـر ومـن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- ✓ **دوافـع الرأسـماليين علـى الاسـتثمار:** وفقـا لأفكـار سـميث فـإن تنفيـذ الاسـتثمارات يرجـع إلـى توقـع الرأسـماليين بتحقيـق الأربـاح وأن التوقعـات المسـتقبلية فيمـا يتعلـق بالأربـاح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة.
- ✓ **عناصـر النمـو:** وفقـا لأدم سـميث تتمثـل عناصـر النمـو فـي كـل مـن المنتجـين والمـزارعين ورجـال الأعمـال ويسـاعد علـى ذلـك أن حريـة التجـارة والعمـل والمنافسـة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.
- ✓ **عمليـة النمـو:** يفتـرض آدم سـميث أن الاقتصـاد ينمـو مثـل الشـجرة فعمليـة التنميـة تتقـدم بشـكل ثابـت ومسـتمر فبـالرغم مـن أن كـل مجموعـة مـن الأفـراد تعمـل معـا فـي مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

ب. نظرية ميل:

ينظـر جـون سـتيوارت ميـل للتنميـة الاقتصـادية علـى أنهـا وظيفـة لـلأرض والعمـل ورأس المـال حيـث يمثـل العمـل والأرض عنصـرين أصـيلين للإنتـاج فـي حـين يعـد رأس المـال تراكمـات سـابقة لنـاتج عمـل سـابق، ويتوقـف معـدل التـراكم الرأسـمالي علـى مـدى توظيـف قـوة العمـل بشـكل

منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية:

- ✓ **التحكم في النمو السكاني:** اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس بخصوص السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب؛ واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.
- ✓ **معدل التراكم الرأسمالي:** يرى ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي.
- ✓ **معدل الربح:** يرى ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود.
- ✓ **حالة السكون:** إعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

- ✓ **دور الدولـــة:** كـان ميـل مـن أنصـار سياسـة الحريـة الاقتصـادية التـي يجـب أن تكـون القاعـدة العامـة، لـذلك فقـد حـدد دور الدولـة فـي النشـاط الاقتصـادي عنـد حـده الأدنـى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

2. المدرسة النيوكلاسيكية (نظرية شومبيتر):

تقـوم نظريـة شـومبيتر فـي النمـو الاقتصـادي علـى أسـاس أن المـنظم الفـرد يضـع خطـط إنتاجيـة بـدافع الحصـول علـى أقصـى ربـح ممكـن يشـعل المنافسـة بينـه وبـين الآخـرين ولـذا فـإن النمـو الاقتصـادي عنـد شـومبيتر يعتمـد علـى عنصـرين رئيسـين همـا المـنظم ثـم الائتمـان المصـرفي الـذي يـوفر للمنظمـة الإمكانيـات الماديـة اللازمـة للابتكـار والاختـراع والتجديـد؛ تفتـرض هـذه النظريـة اقتصـاد تسـوده حالـة مـن المنافسـة الكاملـة وفـي حالـة تـوازن، وفـي هـذه الحالـة لا توجـد أربـاح، ولا أسـعار فائـدة ولا مـدخرات ولا اسـتثمارات كمـا لا توجـد بطالـة اختياريـة؛ ويصـف شومبيتر هذه الحالة بالتدفق النقدي[1]؛ ومن خصائص هذه النظرية[2]:

- ✓ **الابتكـــارات:** وفقـا لشـومبيتر تتمثـل الابتكـارات فـي إدخـال أي منـتج جديـد أو تحسـينات مسـتمرة فيمـا هـو موجـود مـن منتجـات وتشـمل الابتكـارات العديـد مـن العناصـر مثـل: إدخال منتج جديد؛ طريقة جديدة للإنتاج؛ إقامة منظمة جديدة لأي صناعة.
- ✓ **دور المبتكـــر:** خصـص شـومبيتر دور المبتكـر للمـنظم، فـالمنظم لـيس شخصـا ذا قـدرات إداريـة عاديـة، ولكنـة قـادر علـى تقـديم شـيء جديـد تمامـا فهـو لا يـوفر أرصـدة نقدية ولكنه يحول مجال إستخدامها.

(1) : Gallen Spencer Hull, **A Small Business Agenda : Trends in a Global Economy**, university press of America, 1986; page 35.

(2): مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص 69-72.

- ✓ **دور الأربـاح:** ووفقاً لشـومبيتر فإنـه فـي ظـل التـوازن التنافسـي تكـون أسـعار المنتجـات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح.
- ✓ **العمليـة الدائريـة:** طالمـا يـتم تمويـل الاسـتثمارات مـن خـلال الائتمـان المصـرفي فإنهـا تـؤدى إلـى زيـادة الـدخول النقديـة والأسـعار وتسـاعد علـى نشـأة توسـعات تراكميـة عبـر الاقتصـاد ككـل، وذلـك أنـه مـع زيـادة القـوة الشـرائية للمسـتهلكين فـإن الطلـب علـى المنتجـات فـي الصـناعات القديمـة سـوف يفـوق المعـروض منهـا ومـن ثـم ترتفـع الأسعار وتزيد الأرباح.

ويمكـن القـول أن التطبيـق الحرفـي لهـذا الإطـار علـى الـدول الناميـة أمـر صـعب رغـم ما به من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية:

- اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي؛
- النقص في عنصر المنظمين؛
- تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية؛
- الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

3. المدرسة الكينزية:

لـم تتعـرض نظريـة كينـز لتحليـل مشـاكل الـدول الناميـة ولكنهـا إهتمـت بالـدول المتقدمـة فقـط ويـرى كينـز أن الـدخل الكلـي يعتبـر دالـة فـي مسـتوى التشـغيل فـي أي دولـة، فكلمـا زاد حجـم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، والأدوات الكينزية في الاقتصاديات النامية هي[1]:

- ✓ **الطلـب الفعـال:** وفقـا لكينـز فـإن البطالـة تحـدث بسـبب نقـص الطلـب الفعـال وللـتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

(1): نظريات التنمية الاقتصادية، **مرجع سابق**.

- ✓ **الكفايـــة الحديـــة لـــرأس المـــال:** يـرى كينـز أن الكفايـة الحديـة لـرأس المـال تمثـل أحـد المحـددات الرئيسـية لمعـدل الاسـتثمار وتوجـد علاقـة عكسـية بـين الاسـتثمار والكفايـة الحدية لرأس المال.
- ✓ **ســعر الفائــدة:** يمثـل سـعر الفائـدة العنصـر الثـاني المحـدد للاسـتثمار بجانـب الكفايـة الحديـة لـرأس المـال فـي النمـوذج الكينـزي، ويتحـدد سـعر الفائـدة بـدوره بتفضـيل السـيولة وعرض النقود.
- ✓ **المضاعف:** فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي:
  - وجود بطالة لا إرادية؛
  - إقتصاد صناعي؛
  - وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية؛
  - يتسـم العـرض بدرجـة مرونـة مناسـبة وتـوفير سـلع رأس المـال اللازمـة للزيـادة فـي الإنتاج.
- ✓ **السياســـات الاقتصـــادية:** هنــاك مجــالات أخــرى لا تتوافــق فيهــا الظــروف الســائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

المطلب الثالث: منظمات التنمية الاقتصادية.

أنشأت الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق الأممي العديد من المنظمات والوكالات المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية، وسنحاول الإقتصار على عرض موجز لبعض هذه المنظمات المتعلقة بالتنمية[1]:

1. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI):

تقوم هذه المنظمة بتشجيع الاستثمار في الصناعة، وتوفير المساعدات للدول النامية الراغبة في تنمية قطاعها الصناعي؛ توظف المنظمة القوى المشتركة للحكومات والقطاع الخاص دعما للإنتاج الصناعي التنافسي، وتعمل على تنمية المشاركات الصناعية الدولية؛ وفي عام 1976 قررت الجمعية العامة إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لدعم قدرة اليونيدو على الوفاء بسرعة ومرونة لإحتياجات البلدان النامية، وقد عقدت المنظمة أكثر من خمسين مؤتمرا للتنمية الصناعية.

2. هيئة الأمم المتحدة للتنمية (PNUD):

تسعى الهيئة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة في الدول النامية، وذلك بتقديم القروض بشروط أكثر مرونة وأقل عبئا على ميزان مدفوعات الدول المقترضة لإقامة المشاريع الأساسية.

3. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA):

أنشئ الصندوق بناءا على الاقتراح الصادر عن مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد عام 1974، وهو صندوق يتولى جمع الأموال اللازمة للتنمية الزراعية والريفية في الدول النامية وتمويل

(1): محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة -دراسة مقارنة-**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009؛ ص ص 99-102.

المشروعات والبرامج التي تفيد سكان المناطق الريفية الأكثر تخلفا، ومساعدة الدول الأعضاء في استخدام ثروتها من أجل زيادة الإنتاج الغذائي والدخل الإضافي للمزارعين الفقراء وكذلك تقديم القروض بشروط ميسرة للفقراء من سكان الريف.

وللدلالة على أهمية التنمية على الصعيد العالمي، نجد العديد من المؤتمرات الدولية المبرمة بشأنها، نذكر من بينها:

- ✓ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
- ✓ المؤتمر الأممي حول المحيط والتنمية سنة 1992.
- ✓ المؤتمر الدولي الثاني لحقوق الإنسان سنة 1993.
- ✓ المؤتمر العالمي حول السكان والتنمية سنة 1994.

المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية، أبعادها وأهدافها.

تبقى التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل الذي تهتم به اقتصاديات الدول النامية، ويبلغ ذلك قدرا كبيرا من الاهتمام بالنظر للأهمية التي تكتسبها عملية التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق جملة الأهداف التي تصبوا الحكومة إليها؛ هذا بالموازاة مع تنوع وتوفير المصادر التمويلية الكافية والموجهة إلى تنفيذ مخططات واستراتيجيات المشاريع التنموية لهذا الاقتصاد.

المطلب الأول: تمويل التنمية الاقتصادية.

التمويل هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، ويشكل الاستثمار مفتاح التنمية خاصة في البلدان المتخلفة إقتصاديا؛ ولتمويل هذا الاستثمار فلا بد من وجود إدخار، ويعتمد تمويل الاستثمار على الادخار المحلي ويدعم بالادخار الأجنبي. حيث يمكن النظر إلى وسائل تمويل التنمية من جانبين:

- ✓ **الوجه الحقيقي:** ويعني الموارد الحقيقية التي تتمثل في سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار؛
- ✓ **الوجه النقدي:** ويعني الموارد النقدية التي يتم بواسطتها توفير الموارد الحقيقية للتنمية.

أما مصادر التمويل فتنقسم مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

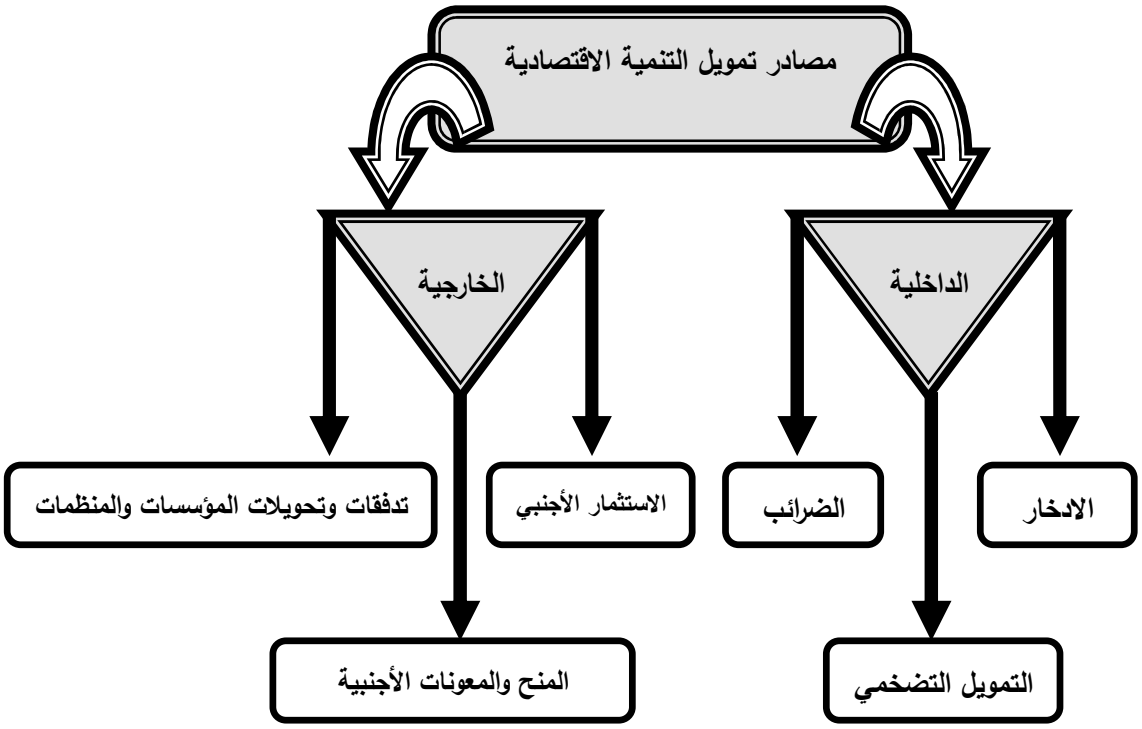

المصـدر: مـن إعـداد الطالبـة بالاسـتناد إلـى: حمـودي بـن عبـاس، **دور الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي التنميـة الاقتصـادية،** مـذكرة مقدمـة كجـزء مـن متطلبـات نيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية، تخصـص اقتصـاد دولـي، كليـة العلـوم الاقتصـادية، التسـيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012؛ ص ص13-17.

وبالتالي فإن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية تنقسم إلى[1]:

1. **مصادر التمويل الداخلية:** وتتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها ما يأتي:

أ. **الادخـــار:** هنـاك مـن الاقتصـاديين مـن يـرى أن الـدول الناميـة تتسـم بانخفـاض مسـتوى الادخـار لـديها، لانخفـاض الميـل الحـدي للادخـار فيهـا، وبالتـالي حجـم المـدخرات المحليـة الناتجـة مـن انخفـاض الـدخل القـومي؛ انخفـاض هـذا الأخيـر يعـود إلـى اعتمـاد هـذه البلـدان علـى تصـدير السـلع الأوليـة، ومـع التقلبـات الاقتصـادية التـي تشـهدها البلـدان المتقدمـة

(1): **المرجع السابق**، ص ص13-17.

الصناعية المستوردة لهذه السلع، فإن ذلك يؤثر سلبا على أسعار هذه السلع،مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات المحلية في هذه البلدان لتمويل برامج التنمية.

ومن جهة أخرى هناك من يرى أن مشكلة هذه الدول ليست في قلة المدخرات المحلية؛ وإنما في أسباب انخفاض هذه المدخرات بسبب الإسراف في الفائض الاقتصادي، وتحويله للخارج. كما ينقسم الادخار المحلي:

- ✓ إدخار القطاع العائلي؛
- ✓ إدخار قطاع الأعمال؛
- ✓ إدخار القطاع العمومي.

ب. **الضرائب:** تفرضها الدولة، وتتكون من ضرائب مباشرة على الدخل والثروة، وضرائب غير مباشرة تفرض على المعاملات في السلع والخدمات، وتشكل الضرائب أهم وسائل زيادة المدخرات، من خلال زيادة معدلات الضرائب القائمة، أو فرض ضرائب جديدة تمكن الحكومة من زيادة المدخرات المحلية، من خلال تحويل جزء من الدخل المتصرف فيه عن الاستهلاك ، ولكن من جهة أخرى قد يؤدي رفع معدلات الضرائب إلى تخفيض الاستثمار.

ت. **التمويل التضخمي:** لتوفير التمويل للاستثمار، تقوم الدولة بطبع النقود أو التوسع في الائتمان إلى البنوك بدون إدخار مسبق مقابل، وتلجأ الحكومة إلى ذلك عند الرغبة في تغطية عجز الموازنة العامة لمواجهة الإنفاق الحكومي من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها.

يشكك العديد في نجاح التمويل بالتضخم كأداة لتمويل التنمية نظرا لمشكلة التضخم التي تترتب عن هذه العملية؛ ويشير البعض إلى أن التمويل بهذا النوع من

التمويل يفيد البلدان النامية إذا بقي ضمن حدود ضيقة، لأن هناك العديد من القيود عليه.

2. مصادر التمويل الخارجية:

عادة لا تكفي المصادر التمويلية الداخلية لتغطية حاجات الاستثمار في الدول النامية، فإنها تلجأ إلى المصادر الخارجية لتغطية الفجوة الادخارية؛ ويأخذ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الأشكال الرئيسية التالية:

أ. **التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:** أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي؛ وأهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، إضافة إلى مساهمات الدول الأعضاء.

المصادر المالية للمؤسسات الدولية تأتي من الفوائد التي تحصل عليها من أسواق رأس المال نتيجة إقراضها، ومن سداد القروض السابقة؛ فالبنك الدولي يقترض من الأسواق الدولية لرأس المال بسعر فائدة معين، ثم يعيد إقراضها للبلدان النامية بفائدة أعلى بقليل؛ أما وكالة التنمية الدولية فإنها تقرض بشروط ميسرة (سعر فائدة منخفض وفترة سداد طويلة)، حيث أن إقراضها يدخل في دائرة المساعدات الإنمائية.

بالنسبة لتوجهات البنك الدولي في مجال الإقراض، فقد تغيرت عبر السنين.فخلال الستينات كان البنك يمول مشروعات البني الإرتكازية في مجال الطاقة وتوزيعها والنقل والموانئ والاتصالات ومشاريع الإرواء ولما أدرك البنك أن تمويل البني الإرتكازية وحدها لم يعد كافيا، بل يجب أن يلعب البنك دورا في

إقراض دعم النشاطات الإنتاجية المباشرة . وخلال السبعينات بدأ البنك يلعب دور أكبر في مجال الزراعة ومساعدة الفقراء.

ب. **المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:** إن معونات الدول الصناعية المتقدمة والدول النفطية هي أهم مصادر التمويل بالنسبة للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وذلك لأن قروض البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لا تناسب الدول النامية منخفضة الدخل، لأنها تتضمن تكلفة إقراض.

ت. **الاستثمار الأجنبي:** يحتل الاستثمار الأجنبي مكانة بارزة في إقتصاديات الدول النامية، وذلك لعدم كفاية المدخرات المحلية لمقابلة نفقات الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي هو انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى، كما يعرف بأنه إمتلاك فرد أو شركة أصول في دولة ما؛ وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين من الاستثمار هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية.

يمكن إعطاء صورة أولية عن أبعاد التنمية الاقتصادية وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (03): أبعاد التنمية الاقتصادية.

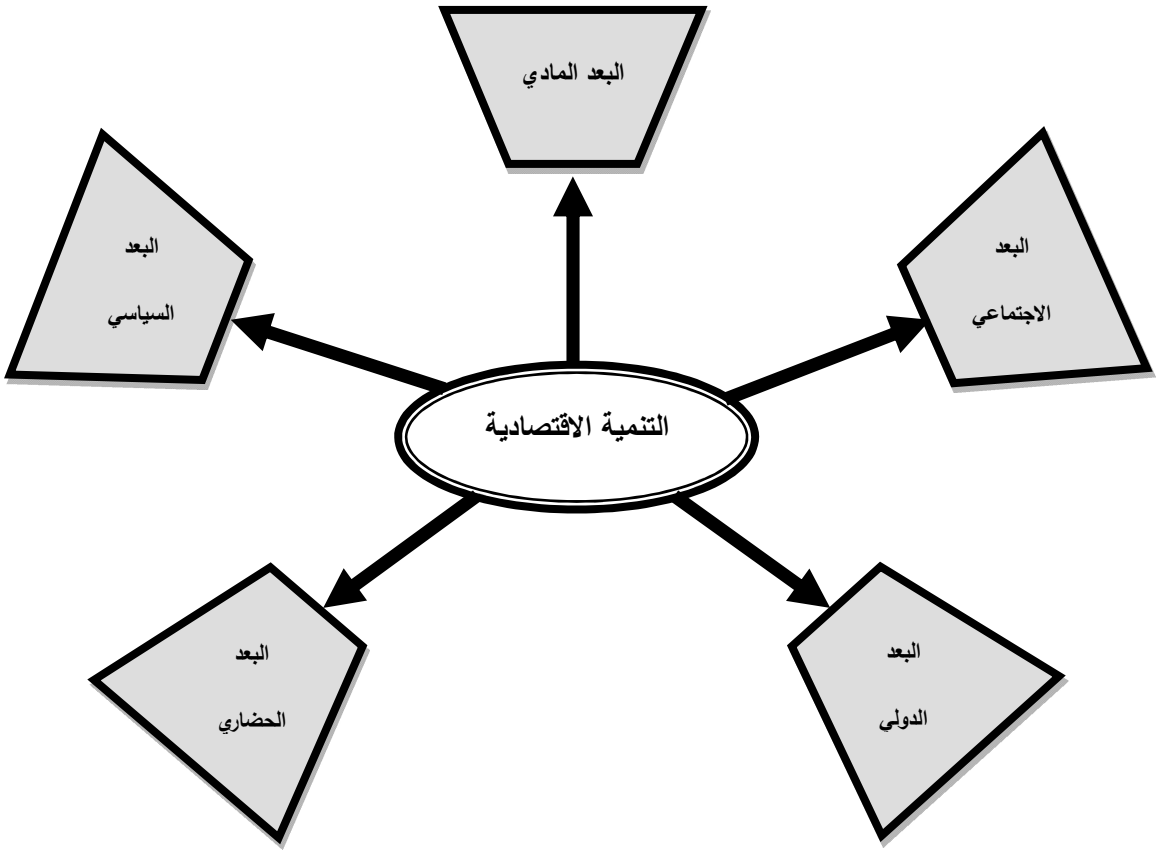

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى: مدحت القريشي، **مرجع سابق**؛ ص ص 131-134.

وعليه فإن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تتمثل في[1]:

1. البعد المادي:

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة؛ إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير

(1): مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص 131-134.

التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية؛ فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات التالية لكي تتحقق التنمية:

- ✓ تحقيق التراكم الرأسمالي؛
- ✓ تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- ✓ سيادة الإنتاج السلعي؛
- ✓ عملية تكوين السوق القومية.

فقد إرتبط مفهوم التنمية بالتصنيع إرتباطا وثيقا، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي[1].

2. البعد الاجتماعي:

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، أي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية؛ حيث أصبح مفهوم التنمية الجديد تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل:

- ✓ التقدم التكنولوجي السريع؛
- ✓ زيادة الإنتاج المادي؛
- ✓ إرتفاع معدلات الإنتاجية؛
- ✓ سرعة الانتقال الجغرافي؛
- ✓ سرعة الاتصال؛
- ✓ زيادة عدد السكان؛

(1): فؤاد مرسي، **التخلف والتنمية**، دار الوحدة، بيروت، 1982؛ ص89.

- ✓ زيادة التحضر؛
- ✓ زيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية؛
- ✓ إعادة تأهيل المهارات الفردية؛
- ✓ إعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية.

3. البعد السياسي:

إن إنتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية، وحل معركة التنمية محل معركة الاستقلال، حيث أن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي؛ يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة؛ فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على إقتصاديات البلدان النامية.

4. البعد الدولي:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

5. البعد الحضاري:

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية؛ فالتنمية ليست مجرد عملية إقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

سوف نتطرق خلال هذا المطلب إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلد إلى أخر، ومن فترة إلى أخرى في البلد الواحد نظرا لإختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول، ومع ذلك فإن هناك أهدافا أساسية مشتركة تسعى إليها معظم الدول والتي نوجزها فيما يلي[1]:

1. زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق؛ وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس وحماية؛ وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي.

2. رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة إقتصاديا؛ وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة.

فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب؛ وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة، ومن هذا نجد هدف رفع مستوى المعيشة إنما هو أهم الأهداف

---

(1): موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007؛ ص ص 4،5.

التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه، في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية.

3. تقليل التفاوت في الدخل والثروات:

وهو يعتبر هدفا اجتماعيا للتنمية الاقتصادية؛ فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني، ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات؛ إذ ستحوز طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار، كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع.

4. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

هناك أهداف أخرى تدور حول تعديل تركيب الاقتصاد الوطني، وتغيير طابعه التقليدي؛ ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي. فعلى القائمين بعملية التنمية الاقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة، سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة.

الفرع الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

تواجه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي مجموعة من المشاكل، تتمثل في[1]:

أولا. مشاكل داخلية:

وهي تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر، حيث أن انخفاض مستوى الصحة يؤدي لانخفاض مستوى المقدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية، الأمر الذي يتمخض عنه إنخفاض مستوى الدخل

[1]: رابح بوقرة، محاد عريوة، **إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر 2011؛ ص ص 5-8.

الحقيقي وإنخفاض مستوى الصحة، وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بإنخفاض مستوى التعليم، إذ أن إنخفاض مستوى التعليم يؤدي لانخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي إلى إنخفاض مستوى الدخل فإنخفاض مستوى التعليم.

ثانيا. مشاكل خارجية:

وتتمثل في التبعية الاقتصادية، حيث أن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم إستيرادها من الدول الصناعية؛ كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يعود مردودها أساسا للدولة المستثمرة.

ثالثا. صعوبات أخرى: من أهمها[1]:

1. إنخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والادخار في البلدان العربية:

إن إرتفاع نسبة التراكم في الدخل القومي لا تؤدي حتما إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم وخاصة في الدول العربية، وفي مرحلة تحديث الاقتصاد الوطني وإستيراد التكنولوجيا، يُكّون الحجم المطلق للتراكم أهم من مؤشر إرتفاع نسبة التراكم؛ أما عن الاستثمارات الخارجية فهي عبارة عن المؤسسات والمشاريع التي يتم إقامتها في دولة ما ولكن بتمويل خارجي ومن قبل دولة أخرى، سواءاً قام بذلك الأفراد أو المؤسسات. ونعني بالاستثمار دائماً، ما يضاف إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل تشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات

[1]: فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص98-102.

جديدة؛ وذلك فضلاً عن أية إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع تامة الصنع أو نصف المصنوعة.

إن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم لرأس المال يتزايد باستمرار، حين يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار – قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات– إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، والسبب الأساسي في ذلك أن غالبية المجتمعات في الدول العربية تعاني حالة من الفقر لا تسمح لهم بمجرد التفكير بالادخار الذي يعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

2. النمو الديموغرافي في البلدان العربية:

يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني من المعوقات الهامة، إن لم نقول أهمها على الإطلاق، في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان؛ مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً. حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، فهي تستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع.

لقد إستطاعت بعض البلدان العربية أن تنجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى إستطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن بعضها لم يتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى جزئيا إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

3. التفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية:

يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور. هذا وتختلف الدول العربية بعضها عن بعض، من حيث المؤشرات الطبيعية والديموغرافية.

تشترك الدول العربية في عدد من العوامل الهامة، كاللغة المشتركة، والتاريخ المشترك، والثقافة العربية الإسلامية، والمصالح الاقتصادية المشتركة الأخرى، إضافة إلى عامل مهم جداً يجمع بينها يتمثل في مهمة التنمية الإقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في الفصل الأول نستخلص ما يلي:

- ✓ التنمية الاقتصادية عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى إقامة بناء اقتصادي وطني متوازن وديناميكي متطور بإستمرار، وتستند على المشاركة الديمقراطية للجماهير.
- ✓ أنشأت الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق الأممي العديد من المنظمات والوكالات المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية من أهمها: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، هيئة الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ✓ وسائل تمويل التنمية الاقتصادية لها وجهين: الوجه الحقيقي (يعني الموارد الحقيقية التي تتمثل في سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار)، الوجه النقدي (يعني الموارد النقدية التي يتم بواسطتها توفير الموارد الحقيقية للتنمية).
- ✓ تتمثل مصادر تمويل التنمية الاقتصادية فيما يلي: مصادر التمويل الداخلية (الادخار، الضرائب، التمويل التضخمي) ومصادر التمويل الخارجية(التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية، المنح والمعونات الأجنبية الرسمية، الاستثمار الأجنبي).
- ✓ الأهداف الأساسية المشتركة للتنمية الاقتصادية والتي تسعى إليها معظم الدول تتمثل فيما يلي: زيادة الدخل الوطني، رفع مستوى المعيشة، تقليل التفاوت في الدخل والثروات، تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني: القرض المصغر والمؤسسة المصغرة

تمهيد:

على مدار العقد الماضي؛ عرف العالم صحوة تقوم على حقيقة أنه لكي يتم تمكين المجتمعات المتخلفة والفقيرة من تخفيف مستويات البطالة وحدة الفقر، يجب أن تتاح لهم فرصة الادخار والاقتراض.

بناءا على ذلك كان لابد من فتح المجال أمام الفئات المهمشة والفقيرة من خلال ما يسمى بالتمويل الأصغر أو الإقراض الأصغر، الذي بادرت العديد من دول العالم في تجربته بهدف دعم عملية التنمية والقضاء على الفقر.

من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق لأهم الجوانب النظرية المرتبطة بمصطلحي القرض المصغر والمؤسسة المصغرة، وذلك وفقا للتقسيم التالي:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية القرض المصغر.**
- ✓ **المبحث الثاني: ماهية المؤسسة المصغرة.**
- ✓ **المبحث الثالث: واقع وأهمية القرض المصغر والمؤسسة المصغرة.**

المبحث الأول: ماهية القرض المصغر.

يعتبر القرض المصغر آلية لمحاربة الفقر، حيث يسمح للفئات ذات الدخول المتدنية والمنعدمة بمزاولة أنشطتهم الخاصة التي من خلالها يتحسن مستواهم المعيشي، وتحاول السلطات بذلك التقليل من ظاهرة البطالة وزيادة الإنتاجية والخروج من دائرة الفقر.

المطلب الأول: مفهوم القرض المصغر.

أولا. بداية القرض المصغر:

أول من بدأ بممارسة تمويل المشاريع المصغرة، بعض المنظمات غير الحكومية والمصارف التجارية في أسيا[1]؛ وتعود بوادر ظهور فكرة القرض المصغر إلى الأستاذ محمد يونس، أستاذ الاقتصاد السابق بجامعة سيتاجونج إحدى الجامعات الكبرى في بنغلادش، وهذا من خلال إنشائه سنة 1979 بنك جرامين من منطلق إدراكه العراقيل التي تواجه ذوي الدخول المتدنية في الحصول على مبالغ تسمح لهم بالقيام بأنشطة تدر عليهم دخلا على أساس أن المؤسسات المالية تتشدد في منح القروض بمبالغ صغيرة خاصة إذا كان طالبي هذه القروض لا يمتلكون ضمانات، وقد حصل الأستاذ محمد يونس بهذا الخصوص على جائزة نوبل للسلام عام 2006[2].

---

(1): سمير أيت عكاش، ناصر المهدي، **القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر**؛ ص1. متحصل عليه من الموقع الالكتروني التالي: www.docstoc.com، تاريخ الزيارة 21 مارس 2014 على الساعة 14:00 زوالا.

(2): الياس غقال، عبد الحميد غوفي، **القروض المصغرة كآلية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر مالية وبنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الافتتاحي، 2013؛ ص36.

ثانيا. تعريف القرض المصغر:

تتعدد التعاريف المتعلقة بالقرض المصغر حيث نذكر على سبيل المثال ما يلي[1]:

- ✓ **المكتب الدولي للعمل (BIT):**

القرض المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ مالية صغيرة (أقل من 15000 دولار).

- ✓ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OCDE):**

القرض المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب أفاق مهنية أخرى، ويتعذر عليهم الوصول إلى المصادر التقليدية.

- ✓ **الشبكة الأوربية للتمويل المصغر (REM):**

القرض المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين (الذين تم إقصاؤهم)، والمبلغ الأقصى للقرض المصغر تم تحديده بقيمة 25000 دولار.

- ✓ **هيئة الأمم المتحدة:**

القروض المصغرة هي أداة تحرير المبادرة الاقتصادية، وهي أداة فعالة حتى مع أفقر الفقراء من أجل تحقيق الكرامة وإعطاء معنى للحياة.

---

[1]: ناصر مغني، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، أوراق عمل المؤتمر الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة؛ مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011؛ ص ص3، 4.

كما يمكن أن يتصف مفهوم القرض المصغر بالنقاط التالية:

- ✓ القرض المصغر هو قرض إستثماري؛
- ✓ القرض المصغر ذو أبعاد إجتماعية؛
- ✓ القرض المصغر قصير أو متوسط المدى (من سنة إلى خمسة سنوات)
- ✓ القرض المصغر عمل ينتج قيمة مضافة.

كما أن للقرض المصغر الآثار الاقتصادية والاجتماعية التالية[1]:

- ✓ تحسين أوضاع الفئات شديدة الفقر؛
- ✓ توفير مناصب وفرص العمل؛
- ✓ التحول من مشاريع صغيرة تناضل من أجل البقاء، إلى عون اقتصادي يساهم في توليد القيمة المضافة والثروة؛
- ✓ منح مكانة مهمة لأصحاب المشاريع الصغيرة.

(1) : Mohamed Mrini, **Le Microcrédit : Concepts et Principes** , le site : www.indh.gov.ma/fr/doc/presentation_Micro-Crédit_MRINI.pdf; page 1. Consulté le 07/03/2014.

المطلب الثاني: أهداف برامج القرض المصغر.

إن الهدف وراء برامج القروض المصغرة تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ المساهمة في خلق فرص التشغيل الذاتي للطاقات البشرية غير المستغلة؛
- ✓ إحتواء الفئات المحرومة، وتهيئة الجو المناسب لها؛
- ✓ القضاء على إستغلال مقرضي الأموال؛
- ✓ القضاء على الحلقة المفرغة من (دخل منخفض- إستثمار منخفض- دخل منخفض)؛ والتحول إلى وضع جديد من (دخل منخفض- إئتمان- إستثمار- زيادة في الدخل).

وعلى إثر النجاح الذي لاقته تجربة القرض المصغر، تبنت الكثير من دول العالم فكرته بهدف تحقيق طموحات مكافحة البطالة والفقر. ففي سنة 2012 تمارس القروض المصغرة في أكثر من 140 دولة متقدمة ونامية، وتمس أكثر من 100 مليون عميل، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المصرفية للفقراء في مختلف أنحاء العالم.

هذا وقد بينت الإحصائيات الصادرة عن مختلف المؤسسات الاجتماعية والخيرية المالية أو القضائية، أن معظم الأفراد الذين يعانون تحت أعباء الديون، لا يلجؤون لتمويل الممتلكات كما كان الحال في الماضي، وإنما لتمويل اقتناء الضروريات والاحتياجات اليومية، ويرجع هذا التغير لإرتفاع عدد الفقراء نتيجة للكساد الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة، وهنا يبرز دور القروض المصغرة الموجهة لمثل هذه الفئات من المجتمع، لأنه بفضل بعض المئات من الدولارات يمكن تحقيق الكثير[2].

---

(1): إلياس غقال، غوفي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص ص36-37.

(2): سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة**، بحث مقدم ضمن ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، أيام 29/27 جوان 2013؛ ص2.

المطلب الثالث: معايير نجاح القرض المصغر.

تجدر الإشارة إلى أن الخبراء في مسألة القروض المصغرة يتفقون على وجود أربعة معايير رئيسية تتحكم بجودة أو بنجاح هذا النوع من القروض، تتمثل في[1]:

المعيار الأول: أن يكون هناك توجه طويل المدى لمساندة الفقراء بما يحتاجون إليه من خدمات مالية، إلى جانب الاستمرارية؛

المعيار الثاني: أن يكون هناك توازن بين حجم التنظيمات من حيث عدد العاملين فيها نسبة إلى عدد المقترضين، لكي تستمر هذه التنظيمات في تأدية خدمات ذات جودة وبتكلفة معقولة على المدى الطويل؛

المعيار الثالث: مدى نجاح منظمات الإقراض المصغر في الوصول إلى تحقيق اقتصاديات النطاق، أي التغلغل ليس إلى الفقراء فحسب، بل إلى الأكثر فقرا؛

المعيار الرابع: الاستقرار المالي للمؤسسات التمويلية من خلال إيجاد كيانات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة، والسعي إلى الحد من الاعتماد على تمويل هذه الجهات، بما يمكنها من الدخول في الأسواق المالية وضمان استقلاليتها.

كما أجمع الخبراء على ضرورة توافر ثلاث شروط تسمح بنجاح تجربة القرض المصغر هي[2]:

---

(1): زينب دليوح، **عمالة المرأة في إطار الاستفادة من القرض المصغر وأثرها على مكانتها داخل الأسرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع ، تخصص التنظيم والديناميكا الاجتماعية والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، الجزائر، 2013؛ ص69.

(2): **نفس المرجع**، نفس الصفحة سابقا.

الشـــرط الأول: مـدى إسـهام هـذه القـروض فـي إحـداث تغييـر مسـتمر عبـر إنتشـال المقترضـين من الفقر بصورة دائمة؛

الشـرط الثـاني: مـا إذا كانـت هـذه القـروض تطـال الفقـراء الأوفـر حظـا، تاركـة الفقـراء الأقـل حظـا في فقرهم المدقع، أي الفقراء الذين يبتعدون كثيرا عن أسفل خط الفقر؛

الشرط الثالث: ما إذا كانت هذه القروض وسيلة رشيدة لتوليد دخل لدى الفقراء.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسة المصغرة.

يعد الرهان الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في المؤسسات المصغرة ذو أهمية بالغة، حيث أن هذا النوع من الاستثمار يوفر إجراءات تسييرية أقل تعقيدا وطرق إنتاج أكثر مرونة وقدرات تكيف أكثر ملائمة مع نسيج الأسواق المحلية والدولية.

المطلب الأول: معايير تصنيف المؤسسة المصغرة.

إن مفهوم هذه المؤسسات لا يزال يثير كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية، كما أن كثيرا من الدول يتعذر عليها تحديد المفهوم، وذلك لاختلاف وضعها الاقتصادي والتنظيمي، فقد نجد على مستوى دولة واحدة عدة تعاريف للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

ويرجع هذا الاختلاف والتباين إلى مجموعة من العناصر التي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- ✓ إختلاف درجة النمو الاقتصادي؛
- ✓ إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه؛
- ✓ شمولية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ العوامل التقنية والعوامل السياسية؛
- ✓ إشكالية القطاع غير الرسمي.

(1): أحمد بوسمهين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 26، العدد الأول، 2010؛ ص ص204-205.

كما توجد عدة معايير تتميز بها المؤسسات المصغرة عن سائر المؤسسات الاقتصادية الأخرى، تتمثل في[1]:

- ✓ معيار عدد العمال؛
- ✓ معيار رقم الأعمال؛
- ✓ معيار مجموع الميزانية السنوية؛
- ✓ معيار قلة حجم رأس المال التأسيسي وبالتالي قلة مصادر التمويل؛
- ✓ معيار استعمال تقنيات متوسطة، واستخدام كفاءات بشرية متواضعة؛
- ✓ معيار اعتماد نظم معلوماتية ضيقة الحيز؛
- ✓ معيار الاعتماد على الخبرة الشخصية وعلى استراتيجيات تتغير وفقا للمعطيات التي تطرأ.

وهنالك من يستخدم معايير أخرى في عملية التمييز، مثل[2]:

- ✓ معيار الإيرادات؛
- ✓ معيار القيمة المضافة؛
- ✓ معيار التخصص في الإدارة؛
- ✓ معيار مستوى التقدم التكنولوجي.

---

(1): عبد القادر ناصور، محمد درويش دحماني، **التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006؛ ص736.

(2): منى مسغوني، **تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013؛ ص7.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة المصغرة،

هذا وقد أجريت العديد من الدراسات الأوربية المتخصصة، التي حاول من خللها المختصون تحديد تعريف للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد باستخدامهم لمجموعة من المعايير الكمية المختلفة، وخلصت هذه الدراسات إلى وجود أكثر من 250 تعريفا لهذه المؤسسات باختلاف دول الاتحاد الأوربي[1].

من بين أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

✓ **البنك الدولي (BM):**

يميز البنك الدولي عن طريق الفرع التابع له، أي المؤسسة الدولية للتمويل، مابين ثلاث أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي[2]:

- **المؤسسة المصغرة:** يكون عدد موظفيها أقل من 10، وإجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، ونفس الشروط تنطبق على حجم المبيعات السنوية؛
- **المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تضم أقل من 50 موظفا، وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية؛

---

(1): عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008؛ ص255.

(2): عبد الحكيم عمران، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007؛ ص6.

- **المؤسسة المتوسطة:** ويبلغ عدد موظفيها 300 موظف، أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي، ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

✓ **وزارة الصناعة والتجارة البريطانية:**

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عل النحو التالي[1]:

- **المؤسسات الصغيرة:** هي المؤسسات التي تستوفي شرطين من الشروط الثلاثة التالية على الأقل:
  - رقم الأعمال أقل من 2.8 مليون جنيه إسترليني؛
  - موازنة أقل من 1.4 مليون جنيه إسترليني؛
  - عمالة أقل من 50 موظفا.
- **المؤسسات المتوسطة:** هي المؤسسات التي تستوفي شرطين من الشروط الثلاثة التالية على الأقل:
  - رقم الأعمال أقل من 11.2 مليون جنيه إسترليني؛
  - موازنة أقل من 5.6 مليون جنيه إسترليني؛
  - عمالة أقل من 250 موظفا.

✓ **الإتحاد الأوربي(UE):**

توصل الاتحاد الأوربي بتاريخ 1997/12/31 إلى صياغة تعريف موحد للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وفقا للجدول الموالي:

[1]: منى مسغوني، **مرجع سابق**، ص ص4-5.

الجدول رقم (03): تصنيف الاتحاد الأوربي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات	عدد الموظفين	رقم الأعمال السنوي (بالأورو)	مجموع الموازنة السنوية (بالأورو)
المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 2 مليون	أقل من 2 مليون
الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون
المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون	أقل من 43 مليون

Source : Nadine Levratto, **La PME Objet Frontière : analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché, colloque sur les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours pouvoir, représentation, action,** Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, Le 20 et 21 Janvier 2006 ; page 03.

✓ **هيئة الشروعات الصغيرة (SBA):**

هيئة المؤسسات الصغيرة التابعة للحكومة الأمريكية تعتبر طريقة التسيير هي العامل الأساسي والوحيد في تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، بمعنى أن المسير هو الحر في تحديد ذلك؛ أما على أساس عدد العمال في الولايات المتحدة الأمريكية فتحدد كما يلي[1]:

- **المصغرة:** مكونة من فرد إلى 9 أفراد.
- **الصغيرة:** مكونة من 10 إلى 199 فرد.
- **المتوسطة:** مكونة من 200 إلى 499 فرد.

(1): منى مسغوني، **مرجع سابق**، ص ص5-6.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسة المصغرة.

تتميز المؤسسات المصغرة بمجموعة من الخصائص التي تؤهلها لأن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتميز بما يلي[1]:

- ✓ صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي؛
- ✓ الضآلة النسبية لرأس المال في هذه المؤسسات، مما يسهل عملية تمويلها؛
- ✓ سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك لأن صغر الحجم وقلة التخصص وضآلة رأس المال، كلها عوامل تسمح بسهولة تغيير درجة مستوى أو طبيعة النشاط على اعتبار أنه سيكون أقل تكلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى أو متوسطة؛
- ✓ قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية؛
- ✓ قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لعدد العاملين بها، يساعد على اتخاذ القرار بسرعة وسهولة، كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها جراء تمركز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء، وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها؛
- ✓ دقة الإنتاج والتخصص، مما يساعد على إكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي وتجسيد كل المبادرات الرامية إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية، ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة؛

---

[1]: محمد قوجيل، **تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008؛ ص5.

بالإضافة إلى[1]:

- ✓ القدرة على الاندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الذي بدوره ينتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة ثم إمكانية إستحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة؛
- ✓ سهولة تأسيسها يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي، مما جعل هذه المؤسسات تفرض نفسها في أنحاء متعددة من العالم؛
- ✓ سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

(1): محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، بحث مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 8 و9 أفريل 2002؛ ص84.

المبحث الثالث: واقع وأهمية القرض المصغر والمؤسسة المصغرة.

واقع القرض المصغر في غالبية الدول يتبلور حول تميزه بسلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لإقتناء عتاد يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب كيفيات تتوافق والاحتياجات التي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنيين؛ ويوجه القرض المصغر نحو ترقية الشغل الذاتي المنتج، ويعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة الفقر والبطالة[1].

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للقرض المصغر والمؤسسة المصغرة.

أولا. الأهمية الاقتصادية للقرض المصغر:

تبرز من خلال النقاط التالية[2]:

- ✓ تخفيف الفقر؛
- ✓ زيادة العمالة؛
- ✓ رفع مستوى المعيشة؛
- ✓ ترشيد المدخرات المحلية؛
- ✓ إستخدام التكنولوجيا المحلية؛
- ✓ توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛
- ✓ توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة؛
- ✓ توفير الخدمات؛
- ✓ إستخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة؛

---

(1): أحمد زرزور، **تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006؛ ص119.

(2): أحمد نصار، مصطفى عزمي، **دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول: جهاز القرض المصغر، الجزائر، يومي 17 و18 ديسمبر 2002، ص7.

- ✓ إستخدام الخدمات المحلية؛
- ✓ تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة.

ثانيا. أهمية المؤسسة المصغرة في الاقتصاد العالمي:

إذا ما نظرنا إلى الاقتصاد العالمي المعاصر، خاصة الغربي فإنه يبدوا ظاهريا وكأنه اقتصاد يقوم على الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات، بالنظر لسيطرتها على الأسواق العالمية وانتشارها ووضوح مكانتها؛ لكن الحقائق المجمعة حول الاقتصاد الأمريكي مثلا تعطي بعض الحقائق المغايرة لذلك والمتعلقة بالمؤسسات المصغرة؛ التي يمكن ذكر أهمها في العناصر التالية[1]:

- ✓ كثيرة العدد؛
- ✓ منتشرة في كافة القطاعات؛
- ✓ تختلف هيمنتها باختلاف القطاع الاقتصادي؛
- ✓ تعتبر مصدر مهم للاستخدام وتوفير فرص العمل؛
- ✓ مصدر لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية؛
- ✓ أساسية للصناعات الكبيرة والعملاقة؛
- ✓ مصدر مهم للتنافس والمبادرة الذاتية ؛
- ✓ تنمية الإبداع والرياديين وتعلم تأسيس العمل؛
- ✓ أساسية للتنويع الثقافي في الاقتصاد؛

(1): محمد قوجيل، **مرجع سابق**، ص ص 6-8.

المطلب الثاني: الوضع الحالي للقرض المصغر.

في الوقت الحاضر، تمارس القروض المصغرة في أكثر من 140 دولة (متقدمة ونامية)، وتمس أكثر من 100 مليون عميل، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المصرفية للفقراء في أسيا، والمزيد من الأعمال التجارية خصوصا في أمريكا اللاتينية، أو حتى في الاتحادات الائتمانية في إفريقيا، والعديد من القروض المصغرة للمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم.

أما عن تجربة القروض المصغرة في غالبية البلدان العربية تعتبر حديثة العهد وتعود إلى بدايات تسعينيات القرض الماضي، فقد تأسس:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر؛
- ✓ البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة في عمان؛
- ✓ بنك الأمل في اليمن؛
- ✓ بنك الإيداع في البحرين؛
- ✓ مؤسسة الأمل في مصر .. الخ. فضلا عن بنوك الفقراء وغيرها من المؤسسات الرسمية والخاصة.

وفي العام 2009 أقرت مجموعة صناديق التنمية العربية الإسهام في "الصندوق العربي-الإفريقي للإقراض الصغير" في إجتماعها الذي دعا إليه "برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية " (AGFUND)؛ على إثر نجاحه في مكافحة الفقر وتأسيسه أربعة بنوك للفقراء في العالم العربي.

وبحسب ما جاء في تقرير مؤسسة "غرامين-جميل" في العام 2009 فقد قامت في ذلك العام عبر صندوقها للكفالات، بأعمال الوساطة المالية لتوفير ما يزيد عن 44 مليون دولار كتمويل

لمؤسسات الإقراض المصغر، وقد شمل ذلك عمليات بارزة فتحت أفاقا جديدة لمؤسسات الإقراض متناهي الصغر في كل من مصر والأردن وسوريا وتونس.

كما قامت بتوفير 312 منحة للناشطين في مجال التمويل المصغر كي يشاركوا في مجموعة من المناسبات التدريبية الإقليمية والعالمية الرئيسية، متيحة لهم بذلك فرصة بناء شبكة علاقات واسعة ومتينة لتبادل الخبرات وإكتساب المعارف من أبرز المؤسسات الرائدة في هذا المجال.

وقدر حجم قطاع التمويل المصغر في العالم العربي آنذاك بنحو 5.5 مليار دولار أمريكي، فيما تشير الإحصائيات إلى أن هناك حوالي 60 مليون شخص في العالم العربي يعيشون بمعدل دخل يقل عن دولارين يوميا، وأنه حتى عام 2009 تمت تلبية الطلب على منتجات التمويل المصغر وخدماته بنسبة 10% فقط.

بعد مرور ثلاثة عقود على إنشاء محمد يونس؛ بنك "غرامين" أصبحت مؤسسات التمويل متناهي الصغر تخدم تقريبا نحو 80 مليون شخص في البلدان النامية، إلا أن مختلف التقارير الاقتصادية الدولية تشير إلى فقر أغلبية الناس في هذه الدول، والذين يقدر عددهم بنحو 3 ملايير غير معنيين بالخدمات البنكية ولا تتاح لهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تساعدهم على زيادة دخولهم وتحسين سبل معيشتهم.

فيما قدرت إحتياجات المنطقة العربية لتلبية الطلب على التمويل المصغر للمشاريع الصغيرة بحسب تقرير "التمويل المتناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه"؛ الذي أصدره صندوق النقد العربي في العام 2010 بنحو 4 مليارات دولار. كما جاء في التقرير أن الوطن العربي يعد من أقل الأقاليم إعتمادا على آلية القروض المصغرة والقصيرة الأجل في مجال مكافحة الفقر، وكان التقرير قد توقع أن يصل حجم الطلب على التمويل المصغر لنحو 10 ملايين عميل

خلال العام 2010، مقابل 05 ملايين في العام 2009؛ وتشير تقديرات التقرير إلى وجود فجوة انتشار مقدارها 19 مليون شخص مؤهل للحصول على خدمات التمويل المصغر ويسعون للحصول عليه.

وبالموازاة مع هذه المعطيات أظهر "مؤشر ميكرو سكوب العالمي" الخاص بقياس بيئة عمل التمويل الأصغر وتقييمه للعام 2010 في 54 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 21 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي " إعداد وحدة الإيكونو ميست لاستقصاء المعلومات من أوت 2009 إلى ماي 2010" أن اليمن أفضل الممارسين في مجال التمويل الأصغر، إذ احتلت المرتبة 27 عالميا على الرغم من المستويات العالية لعدم الاستقرار السياسي والضغوط الاقتصادية، بحيث وضعت اليمن إطارا تنظيميا جيدا للتمويل المصغر وحافظت عليه، وعملت على تعزيز القدرات التنظيمية؛ بينما جاءت المغرب ثاني أفضل الممارسين إقليميا، ولاحظ التقرير أنه على الرغم من وجود سوق نشطة للغاية للائتمان المصغر في المغرب، فإن نطاق الخدمات المسموح بتقديمها لمؤسسات التمويل المصغر في البلاد من بين الأفضل في العالم؛ أيضا عدم الاهتمام التنظيمي بالتمويل المصغر في لبنان، حيث لا يزال السوق في طريقه إلى النمو ومنقوص التنظيم ومجزأ على طول الخطوط العرقية والسياسية[1].

(1): ناصر مغني، **مرجع سابق**، ص ص2-3.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تعترض المؤسسة المصغرة.

تعاني المؤسسات المصغرة بصفة عامة من جملة معوقات وصعوبات تحتاج إلى الدراسة والحل العاجل، لأنها تعرض هذا النوع من المؤسسات للعديد من المشكلات، ولقد حدد مؤتمر المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي في بيانه الختامي سنة 2000 هذه المعوقات والتي يمكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين[1]:

1. معوقات البيئة الخارجية (المستوى الكلي):

- ✓ عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والترخيص، وعدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار، وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتضارب اختصاصاتها، وتعقد الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والضرائب والتأمينات...الخ؛
- ✓ عدم ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتحادات ترعى مصالحها ، جعلها تعمل بشكل فردي، مما قلل فرصتها التنافسية في السوق، كما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- ✓ نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية، والتي تؤثر على نقل الخدمات والمنتجات النهائية، بالإضافة إلى نقص خدمات المياه والكهرباء والتخزين والتخلص من النفايات؛
- ✓ عدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة، إذ تستأثر أماكن دون أخرى بهذه المؤسسات، مما يؤكد وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين أقاليم الدولة الواحدة؛

---

[1]: سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007؛ ص ص19- 21.

- ✓ إقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم أعمال المؤسسات الصغيرة ككل، والتركيز على المؤسسات الكبيرة؛
- ✓ عدم ملائمة أساليب الإقتراض لظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة مشكلة عدم توافر الوعي المصرفي لدى أصحاب هذه المؤسسات مما يجعلهم يفضلون الاقتراض من سوق الائتمان غير الرسمي والذي ترتفع فيه أسعار الفوائد، مما يمثل عقبة أمام حصولهم على التمويل بشروط ملائمة؛
- ✓ على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة، إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المؤسسات الصغيرة والتي غالبا ما تكون متقادمة أو متباينة في حالة توافرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم الإتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظام للمعلومات الخاصة بهذا القطاع.

2. معوقات البيئة الداخلية (المستوى الجزئي):

- ✓ عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة، بالخامات والآلات والجودة، مما يؤدي إلى إستخدامهم معدات إما متقادمة وهذا بدوره يؤدي إلى معدلات إنتاج منخفضة ومستوى جودة أيضا منخفض، أو إلى إستخدام معدات متقدمة ذات إستثمار كبير نسبيا وتكلفة تشغيل عالية؛
- ✓ ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى أصحاب هذه المؤسسات وعدم توافر المهارات المطلوبة، ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها، مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف إمكانيات التسويق المحلي والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة بإحتياجات الأسواق وتفضيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات؛

- ✓ إنخفاض إنتاجية المؤسسات المصغرة، وإفتقار العديد منها لمفهوم تخطيط الإنتاج، وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، كما أنها تفتقر للمفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطابقة لا تستطيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تسويقها محليا أو دوليا؛
- ✓ غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي إلى لجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبية خارجية لإعداد الحسابات الختامية، وهو ما يكلف المؤسسة نفقات كثيرة، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في الفصل الثاني نستخلص ما يلي:

- ✓ القرض المصغر هو بمثابة آلية لمحاربة الفقر، تعمل على تمكين الفئة متدنية الدخل من مزاولة أنشطتها الخاصة مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئة.
- ✓ تعتبر المؤسسة المصغرة مصدر مهم لإستغلال الطاقات البشرية وتوفير مناصب العمل، وكذا مصدر مهم لتوليد القيمة المضافة في الناتج القومي والثروة الاقتصادية، كما أنها قد تصبح مؤسسة كبرى في المستقبل القريب.
- ✓ يقدم القرض المصغر في شكل سلفة صغيرة الحجم تمنح وفقا لشروط إدارية تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية لمختلف المجتمعات، من بين هذه الشروط نذكر: عامل السن للفئة المستهدفة، مدة سداد القرض المصغر، نوعية الأنشطة التي يمولها القرض المصغر.
- ✓ للقرض المصغر الآثار الاقتصادية والاجتماعية التالية: تحسين أوضاع الفئات شديدة الفقر؛ توفير مناصب وفرص العمل؛ التحول من مشاريع صغيرة تناضل من أجل البقاء، إلى عون إقتصادي يساهم في توليد القيمة المضافة والثروة؛ منح مكانة مهمة لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- ✓ يعتمد نجاح تجربة القرض المصغر على مدى إسهامها في إحداث تغيير مستمر عبر إنتشال المقترضين من الفقر بصورة دائمة؛ وما إذا كانت هذه القروض وسيلة رشيدة لتوليد دخل لدى الفقراء.

الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تمهيد:

تعد القروض المصغرة في الجزائر آلية تم إنتهاجها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر، تقوم بتسييرها العديد من الهيئات أهمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي تستهدف الأشخاص الذين لديهم الإرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" وبناءاً على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عدداً معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق للمباحث الثالثة التالية:

- ✓ **المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.**
- ✓ **المبحث الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.**
- ✓ **المبحث الثالث: علاقة القرض المصغر بالتنمية الاقتصادية.**

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لامركزية تضم 10 مديريات جهوية و49 مديرية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 (أنظر الملحق رقم (01) ص108)؛ حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على ما يلي[1]:

"طبقا لأحكام المادة السابعة من المرسوم الرئاسي المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر".

أما عن الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-14 فإن هذه الوكالة تتزود بالأجهزة التالية[2]:

أ. **مجلس التوجيه:**

تملك الوكالة مجلس التوجيه و لجنة مراقبة. إن مجلس التوجيه، الذي تدوم عهدته ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، يترأسه رئيس ينتخبه نظراؤه لمدة سنة واحدة ويساعده في أداء

---

(1): المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد06، الصادرة في 25 جانفي 2004، ص8.

(2): الفصل الثاني، **المرجع نفسه**، ص ص9-11.

عمله نائب رئيس الذي يتم انتخابه بالأشكال نفسها ولنفس المدة، فيما يتولى المدير العام مهام أمانة مجلس التوجيه.

ب. **المدير العام:**

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل ويخول سلطات التسيير للتصرف بإسم الوكالة ولحسابها، في كل الأحوال.

ت. **لجنة المراقبة:**

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس التوجيه؛ تعين رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها. تكلف بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه.

ورافق إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، كجهاز مكمل لعمل الوكالة، وأنشئ هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، ويمكن أن ينخرط في الصندوق كل بنك ومؤسسة مالية قامت بتمويل مؤسسات اعتمدتها الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر.

وقد نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الصندوق، وحددت مهام الصندوق كالأتي[1]:

[1]: المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد06، الصادرة في 25 جانفي 2004، ص14.

- ✓ يضمن الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق حسب الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم، وهذا للمستفيدين الحاصلين على تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية تسيير القرض المصغر؛
- ✓ يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالعجز وهذا في حدود 85%؛
- ✓ يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها في حدود تغطية الخطر.

المطلب الثاني: الإطار العام لجهاز القرض المصغر.

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 11-133 مؤرخ في17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011، المتعلق بجهاز القرض المصغر، الذي يهدف إلى تحديد الإطار العام لجهاز القرض المصغر وكيفيات تنفيذه؛ يرسم ما يأتي[1]:

- ✓ القرض المصغر؛ قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و/أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية؛
- ✓ يوجه القرض المصغر إلى:

- إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط، ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق المشروع؛
- شراء المواد الأولية.

- ✓ يجب أن يستوفي المستفيدون من القرض المصغر عند إحداث أنشطتهم، الشروط المرتبطة خصوصا بالسن والمهارة ومستوى المساهمة الشخصية، كما تحدث الأنشطة من قبل المستفيدين بصفة فردية؛
- ✓ لا ينبغي أن يتجاوز مبلغ الاستثمارات المنصوص عليه بموجب أحكام هذا المرسوم؛ مليون (1.000.000) دينار جزائري؛

---

[1]: المواد 2-3-4-5-6-7-8-9-10 من المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد19، الصادرة في 27 مارس 2011، ص7.

- ✓ تكـون الاسـتفادة مـن الصـندوق الـوطني لـدعم القـرض المصـغر الـذي يسـند تسـييره إلـى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بما يأتي:

  - قـرض بـدون فوائـد بعنـوان إحـداث النشـاط باقتنـاء العتـاد الصـغير والمـواد الأوليـة للشـروع فـي النشـاط بالنسـبة لمشـاريع الاسـتثمارات المنجـزة، يخصـص لتكملـة مسـتوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛
  - تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها؛
  - قـرض بـدون فوائـد بعنـوان اقتنـاء المـواد الأوليـة التـي لا تتجـاوز تكلفتهـا مائـة ألـف (100.000) دينار جزائري.

- ✓ يضـمن صـندوق الضـمان المشـترك للقـروض المصـغرة تغطيـة الأخطـار الناجمـة عـن عـدم تسديد القروض البنكية؛
- ✓ يسـتفيد المواطنـون المؤهلـون لجهـاز القـرض المصـغر مـن استشـارة الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصـغر ومسـاعدتها، وتقـوم بـدورها بمتابعـة الأنشـطة المسـتفيدة مـن الامتيـازات المنصوص عليها.

أمـا بخصـوص المرسـوم الرئاسـي رقـم 13-173 المـؤرخ فـي 25 أفريـل 2013، المـتمم للمرسـوم الرئاسـي رقـم 11-133 المـؤرخ فـي 22 مـارس 2011 والمتعلـق بجهـاز القـرض المصـغر، فإنـه يـتمم أحكام المادتين، السابعة والحادية عشر كما يأتي:

- ✓ يؤهل المستفيدون....(بدون تغيير)....ويستفيدون....(بدون تغيير)....:

  - قرض بدون فوائد....(بدون تغيير)....؛
  - تخفيض في نسب الفائدة....(بدون تغيير)....؛

- قرض بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز تكلفتها مائة ألف (100.000) دينار، وقد تصل هذه الكلفة إلى مائتين وخمسين ألف (250.000) دينار على مستوى ولايات: أدرار، بشار، تندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الأغواط، إيليزي وتامنغست[1].

✓ يحدد مبلغ القرض بدون فوائد المنصوص عليه في المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 والمتعلق بجهاز القرض المصغر كما يأتي[2]:

- 29% من الكلفة الإجمالية للنشاط بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط، التي لا يمكن أن تتجاوز مليون (1.000.000) دينار؛
- 100% من الكلفة الإجمالية للنشاط بعنوان شراء المواد الأولية التي لا يمكن أن تتجاوز مائة ألف (100.000) دينار، وقد تصل هذه الكلفة إلى مائتين وخمسين (250.000) دينار على مستوى ولايات: أدرار، بشار، تندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الأغواط، إيليزي وتامنغست.

---

(1): المادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم 13-173 المؤرخ في 25 أفريل 2013 المتعلق بجهاز القرض المصغر، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد25، الصادرة في 12 ماي 2013، ص10. المتمم للمرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 .

(2): المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 13-174 المؤرخ في 29 أفريل 2013 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد25، الصادرة في 12 ماي 2013؛ ص ص12،11. المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 .

المطلب الثالث: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير الفرض المصغر.

قد أسندت للوكالة المهام التالية[1]:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في أنشطتهم؛
- ✓ تمنح قروض بدون مكافأة؛
- ✓ تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- ✓ تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- ✓ إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛
- ✓ تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- ✓ إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمؤسسات وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المؤسسات واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها؛
- ✓ إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

(1): المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، **المرجع السابق**، ص ص8-9.

كما تسعى الوكالة لتحقيق الأهداف العامة التالية[1]:

- ✓ **محاربة البطالة والهشاشة:** في المناطق الريفية والحضرية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى الفئة النسوية؛
- ✓ **إستقرار سكان الأرياف:** في مناطقهم الأصلية بعد توفير نشاطات اقتصادية وثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل؛
- ✓ **تنمية روح المقاولة:** عوضا عن التبعية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

(1): منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المبحث الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد، وقرض بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي، حيث يهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر.

المطلب الأول: الصيغ التمويلية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تعتمد الوكالة ثلاث صيغ مختلفة لعمليات التمويل وهي[1]:

1. التمويل الثنائي (المستفيد والوكالة):

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح قروض بدون فائدة، تكون موجهة لشراء مواد أولية، للمشاريع التي لا تتعدى كلفتها 40.000 دج. ولكي تمنح الوكالة هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض، الشروط التالية:

- ✓ بلوغ سن 18 فما فوق؛
- ✓ عدم امتلاك مدخول أو إمتلاك مداخيل، غير ثابت وغير منتظمة؛
- ✓ إثبات مقر الإقامة؛
- ✓ التمتع بكفايات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛

[1]: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 10%؛ من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 40.000 ألف دينار؛
- ✓ الالتزام بتسديد القرض بدون فائدة إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني (أنظر الملحق رقم (02) ص111، والملحق رقم (03) ص112).

2. التمويل الثنائي (المستفيد والبنك):

ويتم بتدخل طرفين في عملية تمويل المشاريع التي تتراوح كلفتها ما بين 40.001 دج و100.000دج ، والطرفين المتدخلين في صيغة التمويل الثنائي هم:

- ✓ المستفيد من المزايا التي تقدمها الوكالة.
- ✓ البنك.

ويكون تدخل الوكالة هنا محدود في ضمان وتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية، كذلك تقديم الدعم والنصائح والمرافقة في إطار إنجاز المشروع.

ولكي تقوم الوكالة بمنح هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

- ✓ بلوغ سن 18 فما فوق؛
- ✓ عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل، غير ثابت وغير منتظمة؛
- ✓ إثبات مقر الإقامة؛
- ✓ التمتع بكفايات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 3% أو 5%؛ من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.

3. التمويل الثلاثي:

ويتم بتدخل ثلاث أطراف في عملية تمويل المشاريع التي لا يتعدى سقفها 1.000.000 دج، والأطراف المتدخلة في صيغة التمويل الثلاثي هم:

- ✓ المستفيد من المزايا التي يقدمها البنك؛
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- ✓ البنك.

ولكي تقوم الوكالة بمنح هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

- ✓ بلوغ سن 18 فما فوق؛
- ✓ عدم إمتلاك دخل؛
- ✓ إثبات مقر الإقامة؛
- ✓ التمتع بكفايات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه؛
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 1%؛ من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات؛
- ✓ تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- ✓ الالتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني:
  - القرض للبنك؛
  - السلفة بدون فائدة للوكالة. (أنظر الملحق رقم (04) ص113).

المطلب الثاني: تمويل القرض المصغر للأنشطة الاقتصادية.

أنواع الأنشطة الاقتصادية التي تمول من خلال القرض المصغر الآتية[1]:

أ. **الصناعة:** ونجد:

- ✓ **الغذائيـــة:** صـناعة العجـائن الغذائيـة، الكسـكس، الخبـز، حلويـات عصـرية وتقليديـة، صـناعة الشـوكلاطة، المرطبـات، البوظـة، تحمـيص ورحـي القهـوة، تعليـب السـمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.
- ✓ **الألبســة:** الألبسـة الجـاهزة، خياطـة الملابـس، نسـج الملابـس، الحياكـة، صـنع الأغطيـة المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات).
- ✓ **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة.
- ✓ **الصناعة الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال.
- ✓ **الصناعة المعدنية:** صناعة الأقفال، الحدادة.

ب. **الفلاحة:**

- ✓ **تربيـــة الماشـــية:** تسـمين الأبقـار، الأغنـام، المـاعز، إنتـاج اللحـوم و الحليـب، تربيـة الدواجن والأرانب والنحل.
- ✓ **فلاحـــة الأرض:** إنتـاج البـذور، الفواكـه والخضـر (التجفيـف والتخـزين)، مشـتلة الزهـور ونباتات الزينة.

(1): **www.angem.dz**.

ت. الصناعة التقليدية:

النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

ث. الخدمات:

- ✓ الصحة (عيادة الطبيب، طبيب الأسنان)، الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.

ج. المباني و الأشغال العمومية:

- ✓ **أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني:** الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...الخ.

ح. نشاطات تجارية صغيرة.

كما يوضح الجدول التالي توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر حسب قطاع النشاط كالأتي:

الجدول رقم (04): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الأنشطة الاقتصادية.

قطاع النشاط	عدد القروض
الزراعة	89231
الصناعة	210017
البناء والأشغال العمومية	47897
الخدمات	117063
الحرف	97688
التجارة	298
صيد السمك	116
المجموع	**562310**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة.

ويمكن توضيح ذلك أكثر وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (04): القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ نشأة الوكالة حتى سنة 2013

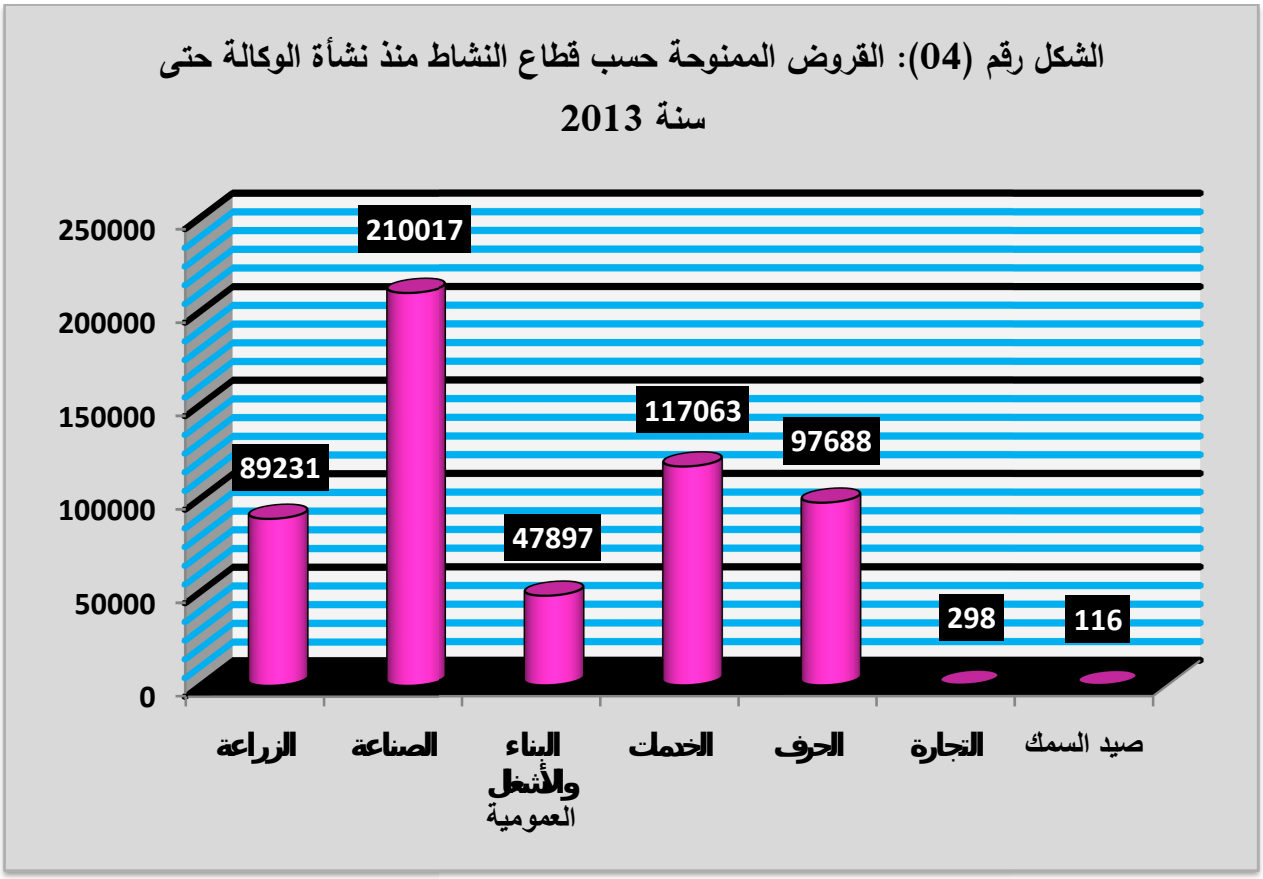

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (04).

من خلال معطيات الشكل رقم (04) نلاحظ أن القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية سنة 2013 قدرت في مجملها بـ562310 قرض مصغر، كما أن القطاع الصناعي بشقيه التقليدي والحديث يستحوذ على أكبر حصة من هذه القروض بنسبة 37.35% ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 20.82%، بعد ذلك قطاع الحرف بنسبة 17.37% ثم في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي قطاع الزراعة بنسبة 15.86% وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 8.52%، ويليهما بحصة ضئيلة قطاع التجارة بنسبة 0.05% وأخيرا قطاع صيد السمك بنسبة 0.03%.

المطلب الثالث: حصيلة القروض المصغرة الممنوحة في إطار الوكالة.

نستعرض في الجدول الموالي توزيع القروض على المستوى الوطني حسب الجنس المستفيد:

الجدول رقم (05): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس.

جنس المستفيد	النساء	الرجال
عدد القروض الممنوحة	344808	217502
النسب المئوية	%61	%39

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية للقرض المصغر لولاية بسكرة.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل الموالي:

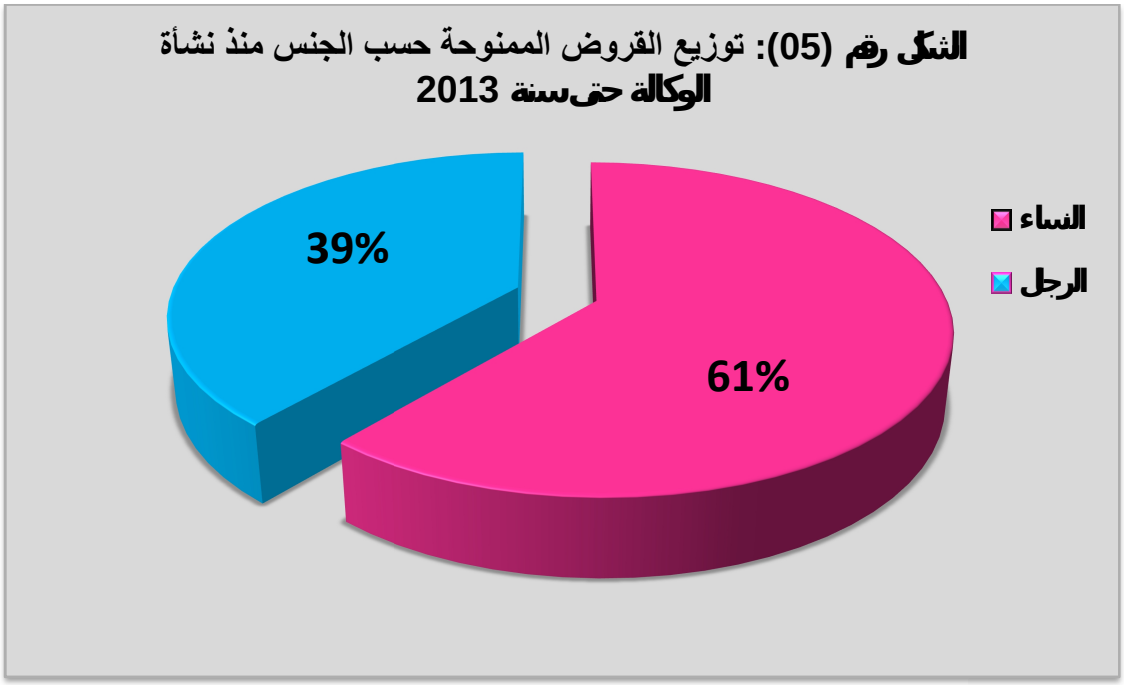

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الجدول رقم (05).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النساء هن الأكبر حصة وطنياً من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 61% بينما الرجال بنسبة 39%، وتفسير ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماماً بقروض شراء المواد الأولية وبالخصوص من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة التي تدخل ضمن قطاع الصناعات التقليدية.

أما بالنسب للقروض الممنوحة بدون فوائد فيمكن تلخيصها فيما يلي:

الجدول رقم (06): القروض الممنوحة بدون فوائد منذ إنشاء الوكالة حتى سنة 2013.

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة
قروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية	522875
قروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	39435

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة.

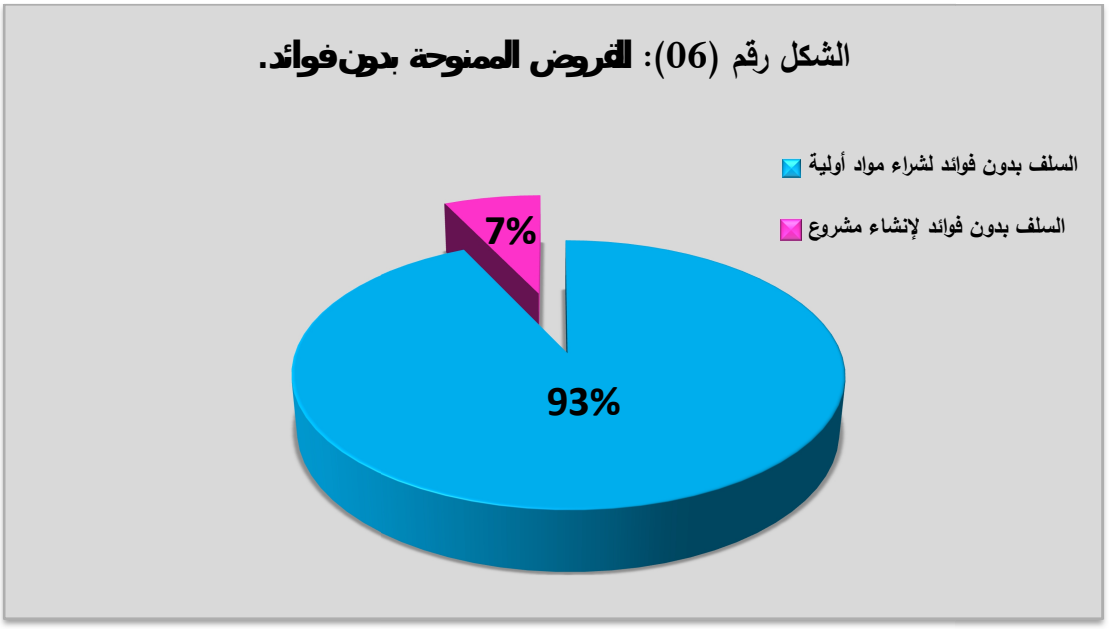

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الجدول رقم (06).

إن عـدد القـروض الممنوحـة فـي إطـار القـرض الحسـن (بـدون فوائـد) بلغـت 562310 قـرض منـذ بدايـة نشـاط الوكالـة إلـى غايـة ديسـمبر مـن سـنة 2013، إلا أن القـروض الموجهـة لشـراء المـواد الأوليـة بلغـت نسـبتها 93% مـن إجمـالي القـروض إذ تعـد نسـبة كبيـرة مقارنـة بنسـبة القـروض الموجهـة لإنشـاء المشـاريع التـي قـدرت بـ 7%، ويفسـر هـذا التفـاوت إلـى توجـه المسـتفيدين إلـى النشـاطات الصـناعية والخدميـة التـي تتميـز بسـرعة الانجـاز وانخفـاض التكلفـة وصـغر الحجـم، والتـي لا تعتمـد علـى اليـد العاملـة الكثيـرة بـل علـى الآلات التقنيـة واليدويـة، مثـل كـراء السـيارات والمقـاهي وورشـات الخياطـة وغيرها.

الجدول رقم (07): تطور القروض البنكية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

السنة	القروض البنكية
2005	0
2006	31
2007	897
2008	2961
2009	5588
2010	8718

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية للقرض المصغر لولاية بسكرة..

ويتبين ذلك أيضا من خلال من المنحنى الموالي:

الشكل رقم (07): تطور القروض البنكية الممنوحة منذ نشأة الوكالة حتى سنة 2010

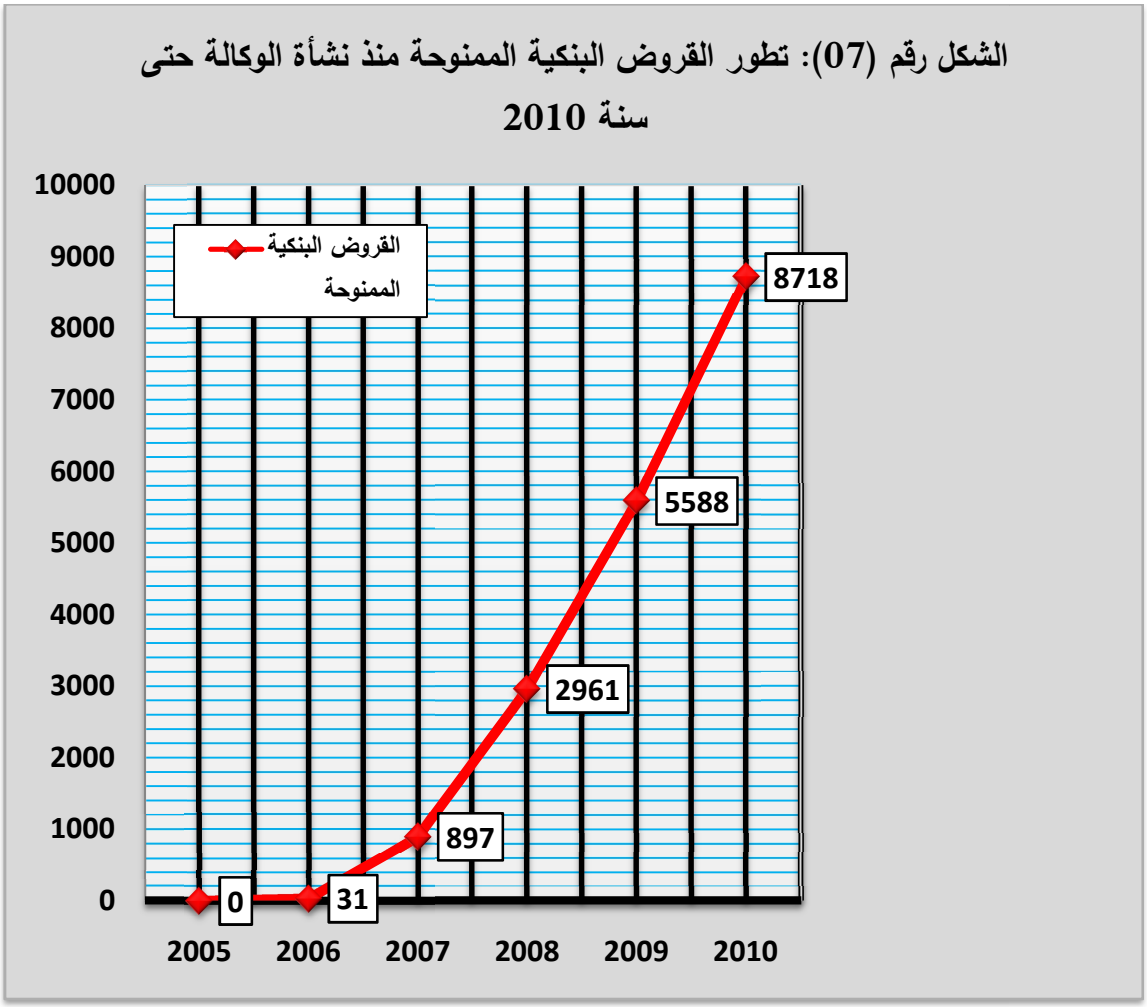

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى معطيات الجدول رقم (07).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة القروض البنكية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعرف نموا ملحوظا ومستمرا من سنة لأخرى، ففي سنة 2005 لم تقدم أي قرض بنكي بينما منحت ما يقدر بـ 8718 قرض بنكي بحلول سنة 2010.

المبحث الثالث: علاقة القرض المصغر بالتنمية الاقتصادية.

تتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل في الجزائر بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج الترقية التي تمولها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة.

المطلب الأول: إستراتيجية التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر.

من أجل الحفاظ على المكتسبات المحصلة في مجال التشغيل وتعزيزها اعتمدت الحكومة في أفريل 2008 إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة وترمي إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ مكافحة البطالة؛
- ✓ تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية، لاسيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق؛
- ✓ تنمية ثقافة المقاولة؛
- ✓ تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل؛
- ✓ تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل؛
- ✓ تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل؛
- ✓ عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم؛
- ✓ الأخذ في الاعتبار طلبات الشغل الإضافية؛
- ✓ خفض معدل البطالة إلى 9% في أفاق 2011-2013؛

---

[1]: عفاف أشتون، **إستراتيجيات تشغيل الشباب في الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2009؛ ص ص 97-102.

تشكل السياسة الجديدة لترقية التشغيل جزءاً في مقاربة اقتصادية تهدف إلى علاج مشكلة البطالة وترتكز على سبعة محاور أساسية نصت عليها إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وهي:

- ✓ دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل؛
- ✓ ترقية التكوين التأهيلي (خاصة في موقع العمل) بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل؛
- ✓ ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات؛
- ✓ تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل؛
- ✓ متابعة ومراقبة آليات تسيير سوق العمل؛
- ✓ ترقية تشغيل الشباب.

من أهم مساهمات المؤسسات المتخصصة في التمويل المصغر الموجه لمختلف فئات الشباب البطال في المجتمع نجد مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عملية التقليص من حجم البطالة في الجزائر وتوفيرها لمناصب شغل جديدة من خلال تمويل المشاريع والمؤسسات المصغرة وذلك منذ نشأة هذه الوكالة إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2013؛ ويمكننا توضيح ما سبق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير مناصب الشغل.

السنة	مناصب الشغل	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف (%)
2005	4994	0.06
2006	38325	0.43
2007	64171	0.75
2008	127320	1.4
2009	218421	2.3
2010	295587	3.03
2011	456917	5.3
2012	677412	8.01
2013	843645	10.01

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة.

الشكل رقم (08): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الوكالة حتى سنة 2013

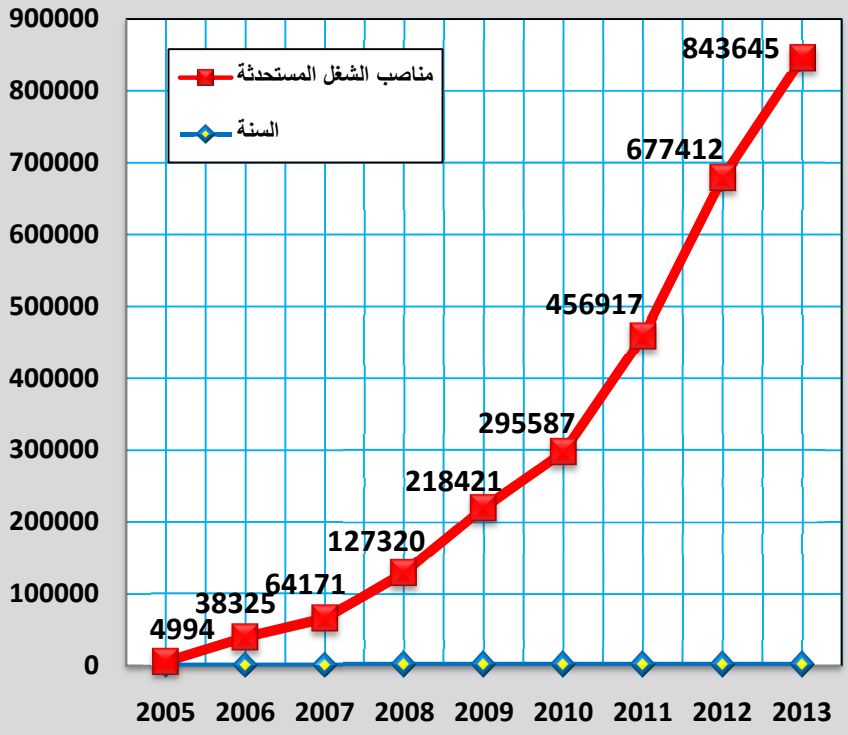

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى الجدول رقم (08).

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول والمنحنى البياني السابقين إلى أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ساهمت في توفير ما قيمته 843645 منصب شغل مستحدث، حيث نسبة مساهمتها في التوظيف الوطني هي 10.01% وذلك مع نهاية سنة 2013؛ مع العلم أن هذه النسبة كانت تقدر بـ 0.06% أي ما يقدر بـ 4994 منصب شغل مستحدث في سنة 2005 عند أول عام زاولت فيه الوكالة نشاطها، ثم أخذت هذه النسبة في الارتفاع من سنة إلى أخرى لتصل سنة 2010 إلى 3.03% بـ295587 منصب شغل مستحدث، وفي سنتي 2011 و2012 كانت هذه النسبة 5.3% 8.01% على التوالي.

نستنتج أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ساهمت في تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني والتي كانت سنة 2005 تقدر بـ15.3% وأصبحت بحلول سنة 2013 تصل إلى ما يقارب 9.3% وذلك من خلال مساهمة الخدمات التمويلية المقدمة في شكل قروض مصغرة من طرف الوكالة في توفير مناصب شغل جديدة وسط فئات الشباب البطال سواء من أصحاب الشهادات الجامعية أو ما دون ذلك.

المطلب الثاني: دور التنمية الاقتصادية في مكافحة البطالة.

تهدف عمليات الإنماء الاقتصادي لأي بلد إلى تحقيق مكاسب عديدة هدفها إجراء التغيير الإيجابي على الحياة العامة وبما يوصل السكان إلى حالة الاستقرار المعيشي ومنه إلى حالة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ومن المؤكد أن يتم توجيه نسبة كبيرة من المخططات التنموية في البلد لغرض رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، حيث أن هذه الغاية هي من صميم أهداف التنمية، فلا خير في التنمية إن لم تخدم السكان وتعتبرهم المحرك والمنفذ والهدف لها، فالكثير من البلدان النامية استخدمت خططها التنموية بشكل لم يخدم الغالبية الكبيرة من الطبقة الفقيرة مما كان لذلك الأثر السلبي على المجتمع ومسيرة اقتصاده.

وتعمل التنمية الاقتصادية في أحد أهدافها على القضاء أو الحد من مشكلة البطالة والتي تنشأ عادة نتيجة التخلف وعدم الاهتمام المطلوب بالمجالين الاقتصادي والبشري، وتأتي خطوات الحد من البطالة في العديد من الفعاليات المهمة والتي تعتبر في منظور التخطيط الإنمائي عبارة عن تخطيط لتنمية المجتمع المدني عن طريق القضاء على آفة الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية وقلة الدخول.

يجب أن تساهم التنمية الاقتصادية في وضع الحلول التي تحقق النتائج السريعة والايجابية لمعالجة مشكلة البطالة، حيث يخطط لمنهجية أو سياسة اقتصادية مستقبلية تعمل على احتواء العوامل المسببة للبطالة وامتصاصها في بدايتها، وإن أهم إستراتيجية في التخطيط الإنمائي للحد من البطالة هو أن تكون التنمية الاقتصادية ذات فاعلية في القضاء على البطالة من خلال استهدافها لاستثمار الرأسمال البشري الوطني لأنه الأساس الذي ستعتمد عليه اجتماعيا واقتصاديا في تطوير

وتنمية البلد واستغلال موارده الطبيعية. ومن أهم تأثيرات أنشطة التنمية الاقتصادية فيما يخص الحد من البطالة ظهورها بأشكالها التالية[1]:

- ✓ عند استثمار الموارد الطبيعية في البلد فإن قيام الدولة بالنظر بعين الاعتبار لأن تكون هذه المشاريع أداةً لاحتواء الطاقات العلمية والعمالة المحلية العاطلة عن العمل، يعمل بشكل مهم كجزء من مخطط الحد من البطالة في البلد، وقد دأبت العديد من الدول النامية عند تعاقدها مع الشركات الأجنبية المتخصصة في مجال الاستثمار الصناعي وبهدف استخدام العمالة المحلية وتأهيلها إلى ما يلي:
  - زج الطاقات الشابة العلمية العاطلة عن العمل في برامج تدريبية تقوم بها الشركات الأجنبية ضمن المشاريع الصناعية، وذلك بهدف تأهيلهم مستقبلاً للعمل بدلاً من الاختصاصيين الأجانب؛
  - تشغيل العمالة العادية من العاطلين في سوق العمل المحلية بدلاً من جلبهم مع الشركات الأجنبية وذلك لاستغلال فرص العمل المتاحة.
- ✓ عندما يكون مستوى البطالة عالياً تعمد الدولة في خططها التنموية إلى اختيار الاستثمار في نوعية المشاريع الاقتصادية التي تحتاج إلى الأيدي العاملة الكثيرة وذلك لامتصاص العدد المتزايد من الأيدي العاملة؛
- ✓ عند عدم اقتصار خطط التنمية على الجانب الحضري وشمول الواقع الريفي بذلك فإن هذا سيساعد كثيراً على تقليل هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدينة والتي تزيد من البطالة في المدن، فاقتصار التنمية على المدن يزيد من هجرة العمالة من الريف

[1]: طارق علي جماز، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدانمرك، بدون ذكر السنة؛ ص ص 14-15.

إليها ويؤدي استمرار حالة البطالة في المدن مع حصول الخلل في الواقع الريفي نتيجة هذه الهجرة وانعكاساتها على المجتمع الريفي؛

- ✓ توجيه خطط التنمية إلى الريف والاستثمار بالمشاريع الزراعية وتشجيع انخراط سكان الريف في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية سيعمل على الحد من البطالة في الريف، بالنسبة للرجال والنساء أيضا، مما ينتج عنه تحسن الحالة المعيشية؛
- ✓ إن عدم اقتصار الاستثمار الاقتصادي في جانب معين والتخطيط لتنويع الاستثمار الاقتصادي في كافة المجالات كالصناعة والتجارة والزراعة سيزيد من فرص العمل ويعمل على توسيعها في المجتمع مما يؤدي إلى شمول العديد من الشرائح المختلفة العاطلة والاختصاصات المختلفة للدخول في سوق العمل؛
- ✓ إن تشجيع الخطط التنموية لإقامة المشاريع الصغيرة ووضع الحوافز الاقتصادية لإقامة مشاريع الإنتاج المنزلي المدعومة اجتماعيا سيعمل بشكل كبير على توفير فرص عمل لعائلات كثيرة ويؤدي إلى تحسين دخولها، وكذلك بالنسبة إلى تشجيع الدولة بخططها التنموية لمؤسسات المجتمع المدني والتي تعمل على تثقيف المجتمع وحثه على التطور والتقدم وتوجيه الإمكانيات السكانية نحو الأعمال الهادفة لمصلحة الفرد والدولة وتحسين الدخول من خلال الحد من الاستهلاك الكمالي وزيادة الادخار المهم في دعم الاقتصاد المحلي؛
- ✓ إن قيام بعض الدول النامية والتي تمتاز بكثافتها السكانية العالية وزيادة معدلات البطالة فيها وضمن خطط داعمة للتنمية الاقتصادية، بفتح باب الهجرة للعمل خارج البلد للعمالة العادية وليست الماهرة يعتبر خطوة تحقق من خلالها هدفين أولهما إيجاد حلول أخرى للبطالة والأخرى توفير العملة الصعبة؛

- ✓ يجب أن تكون أهداف الحد من البطالة وتوفير فرص العمل تشمل جميع طوائف المجتمع بعيدا عن الأغراض السياسية الضيقة، حيث أن بعض حكومات الدول النامية تعمل على توفير فرص العمل لطائفة أو قبيلة معينة على حساب الآخرين وبذلك تخرج عن حدود التنمية وشروطها للبلد الواحد.

المطلب الثالث: تحديات الدور التنموي للقرض المصغر في الجزائر.

تواجه إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر، ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة كالأتي[1]:

أولا. التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر:

يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- ✓ أن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغرة، وأن النظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.
- ✓ بالإضافة إلى ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى(المعتادة عليها)، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع؛
- ✓ غياب البنوك الخاصة التي تشيع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؛
- ✓ تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية (كثرة التعديلات)؛
- ✓ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء؛
- ✓ عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات.

---

[1]: ناصر مغني، **مرجع سابق**؛ ص ص 12،13.

ثانيا. المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة:

تتمثل أساسا في:

- ✓ نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها؛
- ✓ ترجيح النشاط التجاري والخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛
- ✓ وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6 % من مجموع القروض المقدمة؛
- ✓ من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو ملاءمة رغباتهم كلها، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في الفصل الثالث نستخلص ما يلي:

- ✓ تمول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قائمة متنوعة من النشاطات الاقتصادية (الصناعة، التجارة، الفلاحة، الخدمات،...الخ)، حيث يتصدر النشاط الصناعي هذه القائمة بإستحواذه على أكبر حصة من مجموع القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة.
- ✓ توجه قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى المواطنين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة، والذين هم من ذوي الدخل الضعيف غير المنتظم.
- ✓ النمو المتزايد لعدد القروض البنكية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من سنة إلى أخرى، مع إستحواذ النساء على الحصة الأكبر من هذه القروض مقارنة بالرجال.
- ✓ تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال صيغها التمويلية المقترحة، إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين.
- ✓ أثبتت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مساهمتها في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر من خلال إستحداثها منذ بداية نشاطها إلى غاية سنة 2013 ما يقارب 843645 منصب شغب أي بنسبة مساهمة في التشغيل تقدر بـ 10.01%.

خاتمة

من خلال مجمل ما جاء في هذه الدراسة، نحاول الإجابة على الإشكالية التالية: "**كيف تعمل القروض المصغرة على تمويل التنمية الاقتصادية ؟** " وإنطلاقا من مجموعة التساؤلات الفرعية السابقة يتم إستنباط مجموعة من النتائج بعد إختبار مدى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي مترادفان لهما نفس المعنى، حيث يهتم كل منهما بدراسة كيفية خروج مجموعة الدول المتخلفة من دائرة التخلف واللحاق بمجموعة الدول المتقدمة؛ **خاطئة**

النتيجة الأولى: التنمية الاقتصادية عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى إقامة بناء اقتصادي وطني متوازن وديناميكي متطور بإستمرار، وتستند على المشاركة الديمقراطية للجماهير؛

الفرق: النمو الاقتصادي يشير إلى إرتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد منه؛ أما التنمية الاقتصادية فتمثل مقدار التوسع في إمكانيات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو مخرجات الفرد الواحد لفترة زمنية معينة، الذي يحدده معدل إرتفاع مستويات المعيشة في بلد معين، وإضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي تحصل تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والديموغرافية وكذا في التشريعات والأنظمة.

الفرضية الثانية: تهدف التنمية الاقتصادية إلى تنمية القطاع الاقتصادي بمختلف جوانبه الصناعية والزراعية والتجارية، ويتم تمويلها من خلال الإيرادات العامة للدولة؛ **خاطئة**

النتيجة الثانية: التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الدخل القومي، رفع مستوى المعيشة، تقليل التفاوت في توزيع الثروة والدخل، تعديل التركيب النسبي للاقتصاد. والجانب الاقتصادي للتنمية الاقتصادية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى (الاجتماعية، السياسية، الثقافية والحضارية...الخ).

الفرضـية الثالثـة: القـرض المصـغر آليـة تمويـل توجـه إلـى خدمـة جميـع فئـات المجتمـع بهـدف تحسين مستواها المعيشي؛ **خاطئة**

النتيجـة الثالثـة: القـرض المصـغر آليـة لمحاربـة الفقـر، تعمـل علـى تمكـين الفئـة متدنيـة الـدخل مـن مزاولـة أنشـطتها الخاصـة ممـا يسـاهم فـي تحسـين المسـتوى المعيشـي لهـذه الفئـة وإدماجهـا إقتصـاديا وإجتماعيا.

الفرضـية الرابعـة: للقـرض المصـغر والتنميـة الاقتصـادية هـدف مشـترك يتمثـل فـي تطـوير الاقتصاد الوطني؛ **خاطئة**

النتيجـة الرابعـة: يجمـع بـين القـرض المصـغر والتنميـة الاقتصـادية هـدف أساسـي مشـترك يتمثـل فـي تخفـيض مسـتويات البطالـة فـي الإقتصـاد الـوطني، وذلـك مـن خـلال دعـم وتحفيـز تمويـل المشـاريع المصغرة التي تساهم في توليد وترقية تشغيل الشباب.

الفرضـية الخامسـة: تسـاهم الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصـغر فـي دعـم التنميـة الاقتصادية من خلال منح خدمات تمويلية للمؤسسات المهددة بخطر الإفلاس؛ **خاطئة**

النتيجـة الخامسـة: تسـاهم الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصـغر فـي تمويـل التنميـة الاقتصـادية مـن خـلال مـنح خـدمات تمويليـة للمشـاريع والمؤسسـات المصـغرة التـي بـدورها تعمـل علـى تخفـيض مسـتويات البطالـة الوطنيـة، شـرط أن يتـراوح سـن المسـتفيد مـن القـرض المصـغر مـن 35 إلـى 50 سنة وأن يكون دخله متدني وغير منتظم.

إقتراحات الدراسة:

يمكن إقتراح مجموعة النقاط التالية:

- ✓ تقديم التسهيلات الإدارية والحوافز المادية للراغبين في الحصول على القرض المصغر بغية إنطلاق مشاريعهم ومؤسساتهم المصغرة، مثل تسريع عملية دراسة ملفات طالبي القروض المصغرة، تقديم قروض إضافية بغية توسيع نشاط المؤسسة المصغرة.
- ✓ تخصيص قروض مصغرة لفائدة خريجي الجامعات، بشروط تحفيزية تتناسب مع تخصصات دراساتهم الجامعية؛
- ✓ المراقبة الصارمة للمشاريع الممولة منذ بداية نشاطها.
- ✓ القيام بحملات إعلانية وإشهارية لتوعية الأفراد بأهمية المشاريع المصغرة في القضاء على البطالة، خاصة ربات البيوت اللواتي يمتلكن مهارات في حرف معينة، كالخياطة، الطرز...الخ.

أفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة، أمل أننا وفقا في التعرض لجميع المسائل والقضايا المتعلقة بالإجابة عن الإشكال الرئيسي الذي من الممكن أن يطرح العديد من التساؤلات الأخرى التي تصلح أن تكون موضوعا لأبحاث مستقبلية مكملة لهذه الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا. المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. السروجي طلعت، **التنمية الاجتماعية**، الناشر للنشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان، 2002؛
2. العشري حسين درويش، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979؛
3. القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007؛
4. الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الثانية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1977؛
5. جيلز مالكولم وآخرون، تعريب: طه عبد الله منصور وآخرون، **إقتصاديات التنمية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995؛
6. جماز طارق علي، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدانمرك، بدون ذكر السنة؛
7. دخيل محمد حسن، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة –دراسة مقارنة–**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009؛
8. شعباني إسماعيل، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997؛
9. عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003؛

10. عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002؛

11. غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010؛

12. فرهاد محمد علي الأهدن، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي**، مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، مصر، 1994؛

13. قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007؛

14. قبلان بشار محمود، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، 2009؛

15. كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، دار الفارابي، الجزائر، 1980؛

16. محارب عبد العزيز قاسم، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011؛

17. مرسي فؤاد، **التخلف والتنمية**، دار الوحدة، بيروت، 1982.

II. البحوث الجامعية:

1. أحمد سليمة غدير، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007؛

2. أشتون عفاف، **إستراتيجيات تشغيل الشباب في الجزائر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2009؛

3. بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006؛

4. بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012؛

5. جنوحات فضيلة، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006؛

6. دادن عبد الوهاب، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008؛

7. دليوح زينب، **عمالة المرأة في إطار الاستفادة من القرض المصغر وأثرها على مكانتها داخل الأسرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علم الاجتماع ،

تخصص التنظيم والديناميكا الاجتماعية والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، الجزائر، 2013؛

8. زرزور أحمد، **تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006؛

9. سعداوي موسى، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007؛

10. عماوي ختام عارف حسن، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2010؛

11. عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007؛

12. قوجيل محمد، **تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008؛

13. محمد عبد الباقي، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2010؛

14. مسغوني منى، **تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

III. **المؤتمرات والملتقيات العلمية:**

1. الرفاعي سحر قدور، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة**، أوراق عمل: المؤتمر العربي الخامس للإدارة والبيئة (تونس، سبتمبر 2006)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007؛

2. بريش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، مقدم ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006؛

3. بوقرة رابح، عريوة محاد، **إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر 2011؛

4. مباركي محمد الهادي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، بحث مقدم ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 8 و9 أفريل 2002؛

5. مغني ناصر، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، أوراق عمل المؤتمر الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة؛ مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011؛

6. مقاوسي صليحة، جمعوني هند، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010؛

7. ناصر سليمان، محسن عواطف، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة**، بحث مقدم ضمن ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، أيام 29/27 جوان 2013؛

8. ناصور عبد القادر، دحماني محمد درويش، **التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006؛

9. نصار أحمد، عزمي مصطفى، **دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول: جهاز القرض المصغر، الجزائر، يومي 17 و18 ديسمبر 2002.

IV. الوثائق والمنشورات:

1. منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

V. المراسيم القانونية:

1. المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد19، الصادرة في 27 مارس 2011؛

2. المرسوم الرئاسي رقم 13-173 المؤرخ في 25 أفريل 2013 المتعلق بجهاز القرض المصغر، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد25، الصادرة في 12 ماي 2013؛ المتمم للمرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011؛

3. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد06، الصادرة في 25 جانفي 2004؛

4. المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد06، الصادرة في 25 جانفي 2004؛

5. المرسوم التنفيذي رقم 13-174 المؤرخ في 29 أفريل 2013 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، **الجريدة الرسمية للجمهورية**

الجزائرية، العدد25، الصادرة في 12 ماي 2013؛ المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004؛

VI. التقارير العلمية:

1. أيت عكاش سمير، المهدي ناصر، **القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر**؛ ص1. متحصل عليه من الموقع الالكتروني التالي: www.docstoc.com، تاريخ الزيارة 21 مارس 2014 على الساعة 14:00 زوالا.
2. نظريات التنمية الاقتصادية، متحصل عليه من الموقع: www.mstdama.com؛ تاريخ الدخول إلى الموقع: 13 ديسمبر 2013 على الساعة الثامنة زوالا.

VII. المجلات العلمية:

1. أوسرير منور، **التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (الاستراتيجيات والأبعاد)**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، تنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 03، الجزائر، 2007؛
2. بوسمهين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 26، العدد الأول، 2010؛
3. غقال إلياس، غوفي عبد الحميد، **القروض المصغرة كآلية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر مالية وبنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الافتتاحي، 2013؛

VIII. المواقع الالكترونية:

1. www.angem.dz
2. www.docstoc.com
3. www.mstdama.com

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Gallen Spencer Hull, **A Small Business Agenda : Trends in a Global Economy**, university press of America, 1986.

2. Mohamed Mrini, **Le Microcrédit : Concepts et Principes** , le site : www.indh.gov.ma/fr/doc/presentation_Micro-Crédit_MRINI.pdf;. Consulté le 07/03/2014.

3. Nadine Levratto, **La PME Objet Frontière : analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché, colloque sur les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours pouvoir, représentation, action,** Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, Le 20 et 21 Janvier 2006 .

الملاحق

الملحق رقم (01): جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

DISPOSITIF ANGEM

Cadre légal et réglementaire

Article 24 de la loi de finances complémentaire pour 2005.

- Article 86 de la loi de finances pour 2012.
- Décret présidentiel n° 04-13 du 22 janvier 2004 relatif au dispositif du micro crédit.
- Décret exécutif n°04-14 du 22 janvier 2004 portant création et fixant le statut de l'agence nationale de gestion du micro crédit, modifié et complété par le DP n° 08-10 du 27 janvier 2008.
- Décret exécutif n°04-15 du 22 janvier 2004 fixant les conditions et le niveau d'aide accordé aux bénéficiaires du micro crédit, modifié et complété par le **DE n° 11-134 du 22 Mars 2011.**
- Décret exécutif n°04-16 du 22 janvier 2004 portant création et fixant le statut du fonds de garantie mutuelle des micro-crédits.
- Décret exécutif n° 05-414 du 25 octobre 2005 fixant les modalités de fonctionnement du CAS n° 302-117, modifié et complété par le DE n°09-84 du 17 février 2005.
- **Population ciblée**

Le micro crédit est un prêt qui est accordé à des catégories de citoyens âgés de plus de 18 ans, sans revenus et /ou disposant de petits revenus instables et irréguliers.

Les dossiers des crédits bancaires sont traités par le système bancaire dans un délai n'excédant pas 02 mois.

1. **Montant de l'investissement**

Le montant maximum de l'investissement est de 1.000.000 DA

- Le seuil minimum des fonds propres dépend du montant de l'investissement, il est fixé comme suit :

- 1%au titre de la création d'activité par l'acquisition de petit matériel et matières premières de démarrage. Ce seuil peut être ramené à 3% dans des conditions prévues par la réglementation.

- 0%au titre de l'achat de matières premières.

1. **Avantages accordés par le dispositif :**

1. **Un prêt non rémunéré** :

- **29%**du cout global de l'activité au titre de la création d'activité par l'acquisition de petits matériels et matières premières de démarrage de l'activité qui ne saurait dépasser 1.000.000 DA ;

- **100%** du cout global, au titre de l'achat de matières premières, qui ne saurait dépasser 100.000 DA.

1. **Crédit bancaire :** son niveau est fixé à 70% du cout global de l'activité qui saurait dépasser 1.000.000 DA et ce au titre de la création d'activités l'acquisition de petits matériels et matières premières de démarrage de l'activité.

1. **Une bonification des taux d'intérêt**pour les crédits bancaires obtenus (80% , 95% du taux débiteur appliqué par les banques) ;

Les prêts non rémunérés et les bonifications des taux d'intérêt seront payés à partir du Fonds National de soutien au micro-crédit (géré par l'agence nationale de gestion du micro crédit).

Un différé de 03 ans est accordé pour le remboursement du principal du crédit bancaire et un différé d'une année pour le paiement des intérêts.

1. **Les intervenants**

1. **l'Agence Nationale de Gestion du micro crédit :**

   Elle a pour missions essentielles :

- La gestion du dispositif de micro crédit ;
- Le soutien, le conseil et l'accompagnement les bénéficiaires dans la mise en œuvre de leurs activités ;
- d'octroyer des prêts non rémunérés

1. **fonds de garantie mutuelle des micros crédits :**

Objet du fonds :

Le fonds a pour objet de garantir le micro crédits accordés par les banques adhérentes au fonds aux bénéficiaires ayant obtenu la notification des aides de l'agence nationale de gestion du micro crédit

Le fonds est domicilié auprès de l'agence nationale de gestion du micro crédit.

Capital :

Le capital social du fonds est fixé à 3,45 milliards de DA.

Ressources du fonds :

- Les ressources du Fonds sont constituées :

a) dotation initiale en fonds propres

- L'apport en capital de l'agence nationale de gestion du micro crédit
- L'apport du trésor public
- L'apport en capital des banques adhérentes

- Le reliquat non utilisé de l'ancien fonds de garantie des risques découlant du micro crédit.

- *b) cotisations versées par les bénéficiaires du MC et par les banques ;*
- *c) produits de placements financiers des fonds propres et des cotisations ;*
- *d) dons, legs et subventions ;*
- *e) dotations complémentaires en fonds propres.*

1. **banques et établissements financiers**

1. **Intervention financière de l'Etat dans le dispositif**
   - Prêt non rémunéré :

*** 29%** du cout global de l'activité au titre de la création d'activité par l'acquisition de petits matériels et matières premières de démarrage de l'activité qui ne saurait dépasser 1.000.000 DA ;

*** 100%** du cout global de l'investissement, au titre de l'achat de matières premières, qui ne saurait dépasser 100.000 DA.

- Une bonification des taux d'intérêt pour les crédits bancaires obtenus (80% et 95% du taux débiteur appliqué par les banques selon l'implantation du projet) ;

- L'apport du trésor public (dotation initiale en fonds propres du fonds de garantie) ;

- Le reliquat non utilisé de l'ancien fonds de garantie des risques découlant du micro crédit (ce montant comprend l'apport initial du Trésor).

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة.

الملحق رقم (02): قرض بدون فوائد بقيمة 100.000 دج.

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة.

الملحق رقم (03): قرض بدون فوائد بقيمة 1.000.000 دج.

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة.

الملحق رقم (04): الشروط الإدارية الواجب توفرها في طالب القرض بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسلعة لشراء مواد أولية	تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسلعة لشراء مواد أولية	التمويل الثلاثي -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -البنك- المقاول
لا يتعدى سقف 40.000 دج	تتراوح بين (40.001 دج-100.000 دج)	لا يتعدى سقف 1.000.000 دج
الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر ▪ بلوغ السن 18 سنة فما فوق و القدرة على ممارسة نشاط؛ ▪ عدم امتلاك دخل أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة؛ ▪ إثبات مقر الإقامة؛ ▪ الشغ بكفايات تتوافق مع المشروع المراد إنجاز؛	**الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر** ▪ بلوغ السن 18 سنة فما فوق و القدرة على ممارسة نشاط؛ ▪ عدم امتلاك دخل أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة؛ ▪ إثبات مقر الإقامة؛ ▪ الشغ بكفايات تتوافق مع المشروع المراد إنجاز؛	**الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر** ▪ بلوغ السن 18 سنة فما فوق و القدرة على ممارسة نشاط؛ ▪ عدم امتلاك دخل أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة و غير منتظمة؛ ▪ إثبات مقر الإقامة؛ ▪ الشغ بكفايات تتوافق مع المشروع المراد إنجاز؛ ▪ الاستفادة من القرض الموجه لشراء الآلات و العتاد المستعمل؛ ▪ عدم الاستفادة من مساعدات أخرى من طرف الوكالة لنفس نشاط؛ ▪ تسديد الاشتراك لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض ▪ صورة (01) شمسية. ▪ شهادة الميلاد (نسخة واحدة). ▪ بطاقة الإقامة (نسخة واحدة) أو بطاقة الإيواء (نسخة واحدة). ▪ نسخة (01) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة. ▪ نسخة (01) من الفاتورة الشكلية للمواد الأولية المراد اقتناءها وفي حالة عدم تمكن تقديم كافة المواد الأولية المراد اقتناءها.	**الوثائق الإدارية المقدمة من طرف طالب القرض** ▪ صورة (01) شمسية. ▪ شهادة الميلاد (نسخة واحدة). ▪ بطاقة الإقامة (نسخة واحدة) أو بطاقة الإيواء (نسخة واحدة). ▪ نسخة (01) من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة. ▪ نسخة (01) من الفاتورة الشكلية للمواد الأولية المراد اقتناءها وفي حالة عدم تمكن تقديم كافة المواد الأولية المراد اقتناءها. **الوثائق المحررة في خانة المرافقة** ▪ وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية.	**الوثائق المالية المقدمة من طرف طالب القرض** ▪ نسخة (01) من الفواتير الشكلية للمعدات و الآلات المراد اقتناءها. ▪ نسخة (01) من الفواتير الشكلية للمواد الأولية المراد اقتناءها. ▪ نسخة (01) من الفواتير الشكلية للسلع بالنسبة لنشاطات التجارية. ▪ نسخة (01) من وثيقة تعيين بيانة المحل (إن وجد). ▪ نسخة (01) من وثيقة تعيين المعدات و الآلات المراد اقتناءها. **الوثائق المحررة في خانة المرافقة** ▪ وثيقة تعهد و التزام لطلب الحصول على قرض مصغر لإنشاء مشروع.

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة.